المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.651

العدد الخامس والعشرون _ حزيران _2024

تاريخ عكار السياسي في العهد العثماني (1888 – 1918)

اعداد: الدكتور خالد عمر محمد حمود

الملخّص.

ظهر قضاء عكار كأحد أقضية المقاطعات العثمانية ابتداءً من عام 1864م. ومنذ عام 1888م، اعتبر تابعاً لولاية بيروت، ومن أقضية متصرّفية طرابلس. وقد بلغ عدد قراه في ذلك الوقت / 149 / قرية، موزعة على ثلاث مديريات أو نواحٍ **(مرهج (1971) ص 282)** هي:

- **ناحية القيطع:** تمتد من نهر البارد وبلدة عدوة في الضنية جنوباً، إلى نهر عرقا شمالاً، ومن المتوسّط غرباً إلى أعالي عكار (هضبة القموعة) شرقاً. أكبر بلداتها ببنين وبرقايل وبقرزلا ودير دلّوم .. وعُرفت المنطقة المرتفعة منها بالجُرد، ومن بلداتها فنيدق ومشمش والقرنة وقبعيت وحبشيت وبزال..
- **ناحية الجومة:** تمتد من نهر عرقا جنوباً، إلى نهر أسطوان شمالاً، ومن المتوسط غرباً إلى أعالي عكار (عكار العتيقة) شرقاً. أكبر بلداتها رحبة وبينو وبزبينا والبرج وعكار العتيقة وتكريت وجبرايل وعين يعقوب .. وعُرفت المنطقة المنخفضة منها باسم "الشَّفْت"، ومن بلداتها حلبا مركز القضاء، ومنيارة والشيخ محمد والشيخ طابا وجديدة الجومة ومشحة وحيزوق وعدبل..
- **ناحية الدريب:** تمتد من نهر أسطوان جنوباً إلى منطقة وادي خالد على امتداد النهر الكبير شمالاً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى أعالي الجبال (أكروم) شرقاً. أكبر بلداتها القبيات وعندقت وشدرا والعوينات والبيرة ومشتى حسن وحمّود وقرى وادي خالد. يُعرف قسمها القليل الإرتفاع باسم "الدريب الأسفل"، ومن بلداته التليل ودارين وسعدين ومنجز والدبابية والكواشرة.. وهناك المنطقة السهلية القريبة من البحر حيث تنامت القرى والبلدات، وأهمها تلعباس الغربي والحيصا والمسعودية وتلبيرة والعبودية والقليعات ..

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول الفرنسيين، أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير بتاريخ الأول من أيلول عام 1920. وصدر القرار رقم / 336 / في اليوم نفسه، وبموجبه قسمت الدولة أربعة سناجق وبلديتين مستقلتين. وقسمت السناجق / 12 / قضاء، وكان عكار أحد أقضية لبنان الشمالي **(فريحة (1972) ص 86).** وبموجب هذه التنظيمات، قسم قضاء عكار إلى ثلاث مديريات، عُيّن على كل منها موظف أطلق عليه اسم مدير الناحية أو المديرية.

ولكن عام 1922، برز في عكار تنظيم إداري أكثر تعقيداً، بحيث قسم إلى ثلاث مديريات موزعة على قائمقاميتين. وبموجب القرار رقم / 1377 / تاريخ 3 حزيران 1922، الصادر عن حاكم لبنان الكبير، توزعت مسؤولية المديريات الثلاث كالتالي:

- مديرية بينو: ديب ابراهيم ديب
- مديرية حلبا: أحمد بك اليوسف
- مديرية البيرة: أحمد بك الأحمد

وفي العام نفسه، قسم القضاء قائمقاميتين هما:

- قائمقاميّة حلبا (عكّار الغربيّة)، وقاعدتها حلبا.
- قائمقاميّة القبيّات (عكّار الشرقيّة)، وقاعدتها القبيات.

وهكذا تشكلت القائمقامية الأولى من مديريتيّ حلبا وبينو، والثانية من مديرية واحدة هي البيرة . ولم يمض على هذا التقسيم أكثر من عام واحد حتى ألغيت القائمقاميتان، وقسم القضاء بدوره خمس مديريات وتحدد عدد قرى كل منها على الشكل التالي:

- مديريّة عكار: مركزها حلبا، وتتبعها / 9 / قرى.
- مديريّة الدُّرَيْب: مركزها البيرة، وتتبعها / 57 / قرية.
- مديريّة وادي خالد: مركزها وادي خالد، وتتبعها / 13 / قرية.
- مديريّة القيطع: مركزها برقايل، وتتبعها / 65 / قرية.
- مديريّة الجومة : مركزها بينو، وتتبعها / 28 / قرية.

وفي 30 تشرين الثاني عام 1923، صدر القرار رقم / 2133 /، وأُلغيت بموجبه مديريّتا القيطع ووادي خالد، فأُلحقت الثانية بمديرية الدُّريب، بينما وضعت الأولى تحت إدارة القائمقام في حلبا مباشرة **(التميمي وبهجت (1979) ص 241).**

وسنتحدّث في هذا البحث عن أحوال العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ووضع السنة في بلاد الشام، وموقف أهالي عكار إثر إعلان الحكومة العربية في دمشق سنة 1918، وتسليط الضوء على عكار خلال الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918).

Summary:

The district of Akkar emerged as one of the districts of the Ottoman provinces starting from the year 1864. Since 1888, it was considered part of the Beirut Vilayet, and among the subordinate districts of Tripoli. At that time, it comprised 149 villages, divided into three districts or regions. (Source: "Morhaj" (1971) p. 282) :

1. **Qaitou**: Extending from Al Bared River and the town of Adweh in south Denniyeh to north Arka River, and from the western foothills to the heights of Akkar (Qamoua Plateau) in the east. Its major towns include Bebnin, Barqayel, Bqarzla, and Deir Dalloum. The high area of Akkar was known as Al Jered region, including towns like Fnaydek, Mishmesh, Al-Qarnah, Qabiit, Habshiet, and Bzal.

2. **Jumaa**: Stretching from south Arka River to north Astwan River, and from the western foothills to the heights of Akkar (Akkar al-Atiqa) in the east. Its major towns include Rahbeh, Beino, Bzbeena, Al Burj, Akkar al-Atiqa, Tekreet, Jebrayel and Ayn Yaaqoub. Its low-lying area was known as "Al-Shaft," with towns including Halba, the center of the district, Minyara, Sheikh Mohammed, Sheikh Taba, Jadidat al-Jouma, Meshaha, Hizouq, and Adbel.

3. **Derib**: Extending from south Astwan River twards Wadi Khaled area along the course of the major river to the north and from the Mediterranean Sea to the west reaching up to the mountain heights (Akroum) to the east. Its major towns include Qoubaiyat, Andqet, Shadra, Al-Awainat, Al-Bira, Mashta Hassan, Mashta Hammoud and Wadi Khaled Villages. The low-lying part of it is known as "Al-Derib Al-Asfal," with towns including Al-Talil, Darine, Saadine, Manjaz, Al-Dabbabieh, and Al-Kwashra. There is also the plain area close to the

sea where villages and towns have proliferated, the most important being Western Tal Abbas, Al-Hayssa, Al-Masoudiyah, Tel Bira, Al-Abboudeyah, and Al-Qulaiat.

After World War I and the arrival of the French, General Gouro declared the establishment of Greater Lebanon on September 1, 1920. On the same day, Decree No. 336 was issued, dividing the state into four Sanjaks and two independent municipalities. The Sanjaks were further divided into 12 districts, with Akkar being one of the districts of Northern Lebanon (source: "Fariha" (1972) p. 86). Under these regulations, the district of Akkar was divided into three districts, each administered by an official known as the district director.

However, in 1922, a more complex administrative organization emerged in Akkar, dividing it into three districts administered by two Qaimmaqamates. According to Decree No. 1377 dated June 3, 1922, issued by the Governor of Greater Lebanon, the responsibilities of the three districts were distributed as follows:

-**Beino Directorate**: Deeb Ibrahim Deeb

-Halba Directorate: Ahmad Bek Al-Youssef

-**Al-Bira Directorate**: Ahmad Bek Al-Ahmad

In the same year, the district was divided into two Qaimmaqamates:

- Halba Qaimmaqamate (Western Akkar), with its headquarters in Halba.
- Qoubaiyat Qaimmaqamate (Eastern Akkar), with its headquarters in Qoubaiyat.

The first Qaimmaqamate consisted of Halba and Beino directorates, while the second included only Al-Bira Directorate. This division lasted for just over a year before both Qaimmaqamates were abolished. The district was

ISSN: 2709-5312

then divided into five directorates, with the number of villages allocated to each as follows:

- **Akkar Directorate**: Centered in Halba, with 9 villages under its jurisdiction.
- **Direb Directorate**: Centered in Al-Bira, with 57 villages under its jurisdiction.
- **Wadi Khaled Directorate**: Centered in Wadi Khaled, with 13 villages under its jurisdiction.
- **Qaitou Directorate**: Centered in Barqayel, with 65 villages under its jurisdiction.
- **Jumaa Directorate**: Centered in Beino, with 28 villages under its jurisdiction.

On November 30, 1923, Decree No. 2133 was issued, abolishing the Qaitou and Wadi Khaled directorates. The latter was merged with the Direb Directorate, while the former was placed directly under the administration of the Qaimmaqam in Halba. (Source: "Al-Tamimi and Bahjat" 1979, p. 241)

In this study, we will discuss the conditions of the Arabs in the 19th and 20th centuries, the situation of the Sunnah in the Levant, and the stance of the people of Akkar following the declaration of the Arab government in Damascus in 1918, shedding light on Akkar during World War I-1914) .(1918

خريطة عكار الجغرافية (1)

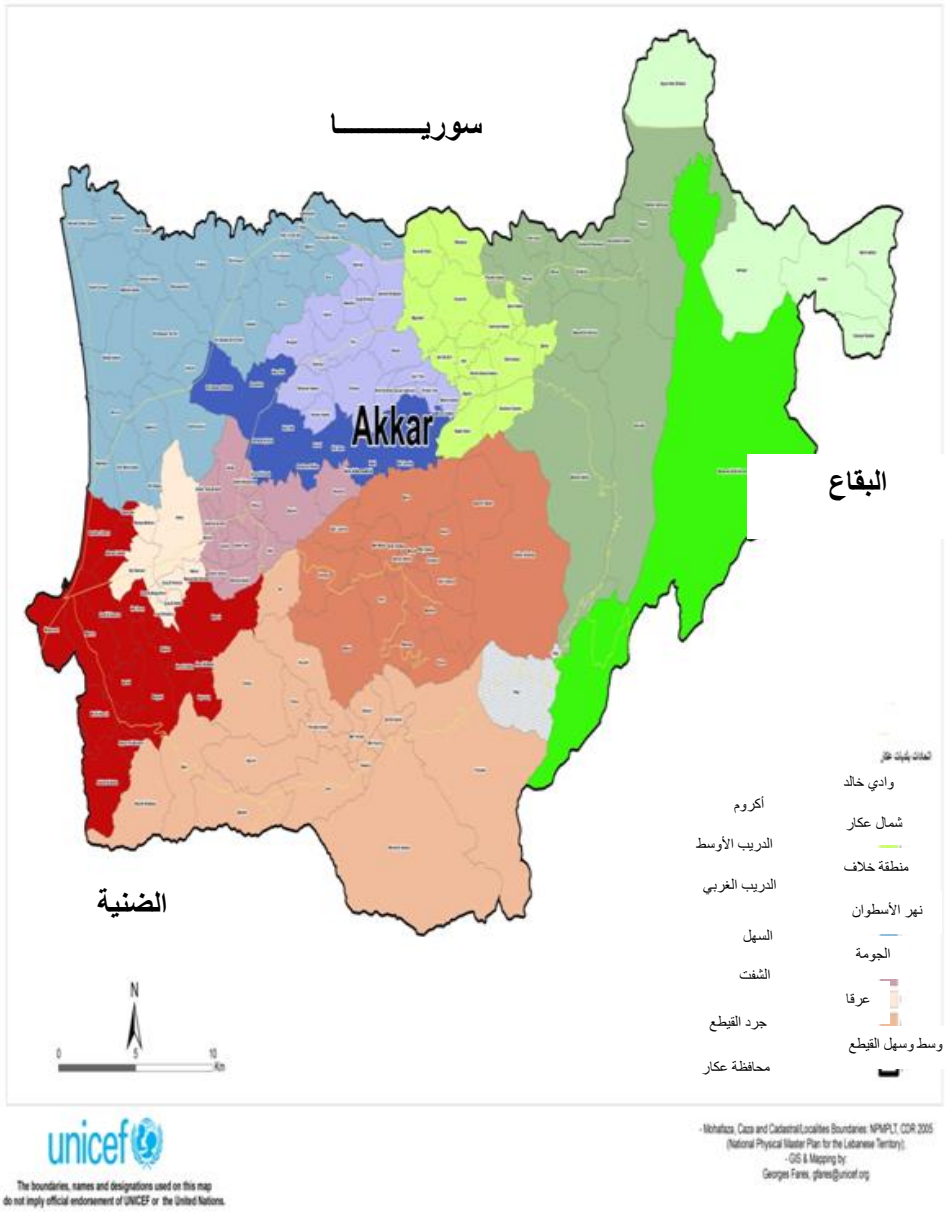

(1) خريطة عكار الجغرافية، لإتحادات البلديات، عبر منظمة اليونيسف، في شهر شباط من عام 2017

ISSN: 2709-5312

أولاً : المعطيات السياسية لعكار في العهد العثماني والثورة العربية سنة 1918:

تعتبر عكار من أهم مناطق الريف اللبناني التي عرفت تنوعاً في الأصول العرقية وفي مصادر الشعوب التي سكنتها على مرّ العصور، وهي تشكل من حيث موقعها الجغرافي واحة إلتقاء وتفاعل لحضارات عديدة عبر الأجيال، فبالإضافة إلى السكان الأصليين الذين كانوا بغالبيتهم من أصول آرامية سريانيّة، وفدت إليها مع بداية العهود الإسلامية قبائل عربية وفارسية، استمرّت في مختلف مناطقها خاصة السهل والوسط وفي المرتفعات المشرفة على البحر.

استمرّ هذا التدفّق السكاني في العهود اللاحقة مروراً بالعصور العباسية والمملوكية والعثمانية، وكانت هذه الشعوب بغالبيتها موالية لأنظمة الحكم القائم خاصة في العهد العثماني. وبهذا تكتسب عكار أهمية بما مرّ عليها خلال تاريخها الطويل من حروب وعمليات غزو واستيطان، أهمها استيطان الأكراد الذي يعود إلى العصور المملوكية، فقد لجأ الأيوبيون في القرن الرابع عشر إلى نقل جماعات كردية موالية لهم إلى الشمال اللبناني للمساعدة في فرض الأمن والنظام **(الأحمر، (2010)، ص 15)**.

وقد كان لهذه الأقلّية تنظيماتها الداخلية الخاصة وأنيط بزعمائها جمع مال الالتزام من أتباعهم مع تحميلهم ما قد ينتج عن ذلك من تقصير وإخلال بالأمن والنظام. انخرط الأكراد بالمجتمع العكاري وأصبحوا مع مرور الزمن جزءاً من السكان المحلّيين يعيش الجميع في وحدة إجتماعية متجانسة بصرف النظر عن أصولهم العرقية وإنتماءاتهم المذهبية ، وتعتبر مناطق آسيا الوسطى الموطن الأصلي لتدفّق هجرات القبائل التركمانية **(الأحمر (2010) ص 15)**.

وكان قدومهم إلى سوريا ولبنان لأسباب مختلفة منها الخدمة العسكرية في صفوف المسلمين أو لأغراض اقتصادية وتجارية بصفة غزاة وممثلين . ومع تقدّم الزمن تمكّنوا من تأسيس بعض التجمّعات والإمارات.

وبعد أن توقفت الهجرات الكرديّة إلى عكار سنة 1758 **(سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس (سجل 8) ص 329)**، حكمت عكار عائلات لم تثبت المصادر التاريخية بشكل حاسم أصولها العرقية، كما لم يتخذ المؤرخون رأياً قاطعاً بهذا الخصوص، ومنها آل سيفا الذين حكموا هذه المنطقة من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر. والمراعبة الذين تولّوا عكار منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية العهد العثماني. وكان قدومهم من حلب إلى عكار عام 1715 بقيادة زعيمهم آنذاك شديد الناصر الذي التزم مقاطعتيّ عكار وحصن الأكراد. ومنذ ذلك التاريخ استقرّ المراعبة في عكار.

وتضاربت الآراء حول أصل آل المرعبي، واختلف المؤرخون والبحاثة في نسبهم. فروى بعضهم، بناء على ما قيل له وليس استناداً إلى أدلة واحدة، أنهم من الأكراد الرشوانية الذين كانوا يسكنون بين مدينتي مرعش وبسنا، وأنهم كانوا مقدّمين في عشيرتهم. وكان منهم مرعب الذي قدم إلى طرابلس وأقام فيها مع بعض إخوته، وخلفه أخواه ناصر وداوود اللذان توطّنا سهل عكار، فعرفت ذرية الثاني بالدّواودة، بينما عرفت ذرية الأول بالمراعبة نسبة إلى جدّهم مرعب. وقد اشتهر من المراعبة

شديد الذي استولى على عكار، وخلفه في إدارة شؤونها أولاده وأحفاده من بعده **(الشهابي (1969) ص 124)**. وقد ورد في إحدى الوثائق أن شديد الناصر هو من أحفاد القاضي عيسى ومن أقرباء الشيخ خليل مرعب، وأنه قدم من منطقة حلب إلى ولاية طرابلس حيث شغل سنة 1715م منصب ضابط مقاطعات عكار وصافيتا التابعة لولاية طرابلس آنذاك، إذاً إن نسبة المراعبة إلى القاضي عيسى وتحرّرهم منه يعني أنهم من أصل عربي لا كردي **(سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس (سجل 5) ص 104)**[1].

"كانت عكار في بداية العهد العثماني مقسّمة إلى إقطاعين كبيرين بين آل شعيب في السهل وآل سيفا في الجبل. وقد نتج عن هذا التقسيم، تنازع دائم بين هاتين العائلتين عندما سعت كل واحدة منهما إلى توسيع رقعة إقطاعها على حساب الأخرى، فلجأت إلى تقوية نفسها وتدعيم قوتها، بعقد تحالفات مع عائلات إقطاعية أخرى مجاورة لها.

فتحالف بنو سيفا مع بني عساف في جبيل وكسروان والأمير قرقماز في الشوف، حتى تمكنوا مجتمعين من طرد بني شعيب من عكار واقتسام مقاطعتهم من بعدهم، فأخذ بنو سيفا سهل عكار، وآلت طرابلس إلى بني عسّاف، إلا أن تبدّل موازين القوى في المنطقة على هذا النحو، حتّم تغيّر التحالفات بصورة جذرية، فانقلب حلفاء الأمس إلى أعداء، بعد أن امتدّت مطامع يوسف باشا سيفا إلى طرابلس، ومطامع منصور عسّاف إلى عكار، فعجّلت وقوع الصدام بين الأسرتين الإقطاعيتين. وقد انتهى هذا الصدام بانقراض سلالة بني عسّاف وانتقال إمارتهم لآل سيفا الذين باتوا أمراء الساحل من عكار شمالاً حتى نهر الكلب جنوباً. **(الأحمر (2010)، ص 302)**.

وفي هذه الأثناء، ظهرت قوّة فتية في منطقة الشوف تمثلت بالأمير فخر الدين المعني الثاني، وكان لسياسة التحالفات التي رسمها آل سيفا، الأثر الفعّال في إدخال عكار إلى حلقة النزاع بين الإقطاعيين في جبل الدروز وكسروان وبلاد جبيل، بعد أن أدركوا أهمية ثرواتها الزراعية وموقعها الاستراتيجي، من النواحي العسكرية والتجارية ، وبدأوا يفكرون بالسيطرة عليها، ويمكن تفسير الصدامات التي وقعت بين الأمير فخر الدين المعني الثاني، ويوسف باشا سيفا، بعد أن فشلت محاولة كل منهما لبسط نفوذه على إقطاع الآخر بطريقة سلمية ، تمثلت باقتران الأمير علي بن يوسف باشا سيفا من ابنة المعني الكبير، وقد تمكن الأمير فخر الدين، بعد موت يوسف باشا سيفا من تحقيق حلمه، فمدّ نفوذه إلى عكار **(حبلص (1987) ص21)**، وقد أدّى تداخل المصالح بين آل سيفا وأمراء جبل الدروز إلى زجّهم في نزاعات المقاطعجيّين في الجبل. فأيّد الأمير علي بن الأمير محمد سيفا آل علم الدين، في حين كان الأمير عسّاف بن يوسف باشا سيفا من أنصار المعنيين. وقد نتج عن ذلك ازدياد حدّة التنافس بين أمراء بني سيفا على الإمارة، واقتتالهم فيما بينهم، الأمر الذي أضعف قوتهم وانتهى بزوال إمارتهم عام 1637 م ، فتهيّأ بذلك السبيل لعائلة آل حمادة أصحاب بلاد جبيل وكسروان، لمد نفوذهم إلى عكار، وبسط سيطرتهم عليها. وعلى صعيد التبدّلات السكانية، التي عرفتها عكار في هذه الفترة من العهد العثماني، فقد قام الموارنة

[1] نقلاً عن الدكتور نافذ الأحمر، 2010، نواحي لبنان الشمالي في العهد العثماني، ص 301.

أثناء ولاية فخر الدين المعني الثاني وبمساعدته، بالانتشار في سهول عكار. وربما كان التسامح الديني الذي أظهره يوسف باشا سيفا تجاه أبناء إمارته، من العوامل التي شجعت الموارنة على الاستقرار في عكار، خاصة بعد أن أصدر بيورلدى أباح بموجبه للسكان اعتناق المذهب الذي يريدونه ، فنزح آل الحلو عن جبيل، ونزلوا في قرية المشتى التي عرفت باسمهم فيما بعد (مشتى حلو). ومن ثم توزّعوا في قرى عندقت وجوارها، كما استوطن عكار في هذه المرحلة جماعات من السنة كمشايخ الزعبي الذين ينتسبون إلى السادة الأشراف والذين أقاموا في عدة قرى، بالإضافة إلى آل ملحم السنة الذين سكنوا بلدة برقايل.

وبسبب إغفال ذكر التركمان في الوثائق الشرعية لم يعد بالإمكان تحديد أماكن تمركزهم أو تتبّع تحرّكاتهم وتنقّلاتهم . لكن الواقع المعاصر يظهر تواجدهم حالياً في قرى الكواشرة حيث لا يزال سكانها يحتفظون بلغتهم الأم ويتخاطبون بها بينهم مع إتقانهم اللغة العربية. وفي "عيدمون" و"جديدة عيدمون" فإن السكان المسلمين فيهما هم من أصل تركماني، لكنهم ابتعدوا عن لغتهم الأصلية ونسوها باستثناء كبار السن منهم، وتحوّلوا عنها إلى اللغة العربية كتابةً وتخاطباً ، ويتوزّع بعض التركمان في قرى الدوسة والدبابية الغربية ومشتى حسن. بلغ عددهم سنة 1915 ستماية نسمة توزّعوا بمعدّل ثلاثماية نسمة في الكواشرة ومئة وخمسين نسمة في الدوسة **(التميمي وبهجت، (1979)، ص 249)**.

إنّ عكار التي تشكّل حالياً وحدةً متكاملة بين جميع أبنائها، هي في الأساس مزيج من عناصر بشرية متعدّدة الأعراق والإتنيات، كان الزمن عاملاً فعّالاً في توحّدهم، فتفاعلوا مع محيطهم وتجذّروا في أرضهم كما أشجار الشوح والعزر والصنوبر في جبال القموعة، وكما الزيتون والتين في بقرزلا وبقية القيطع والشفت وكما الليمون والكرمة في سهل عكار. ولم يكن تعدّد العناصر البشرية فيها إلا مظهراً من مظاهر القوة والإلفة والمحبة ومدعاة للغنى الفكري والإرث الحضاري. فهي بذلك نموذج يحتذى به، حيث السكان بمختلف طوائفهم ومذاهبهم يعيشون انصهاراً أخوياً ووطنياً تاماً، وحيث الأصول العرقية من آرامية سريانية إلى عربية ورومية وتركمانية وكرديّة تتلاقى جميعاً دون التأثر كثيراً بما كانت عليه من الأصول والأنساب والأعراق. وتتمتّع بمميزات خاصة تتمثّل بكبر مساحتها وأهمية موقعها الجغرافي وتنوّع ثرواتها الزراعية، وهي تؤلّف قضاءً واسعاً من محافظة لبنان الشمالي، إذ يعتبر موقعها الجغرافي، وأهميتها الإجتماعية والإقتصادية عناصر فعّالة في تاريخها الحديث والمعاصر **(الأحمر، (2010)، ص 43)**.

- **<u>الإدارة العثمانية في عكار</u>**

تغيّر الجهاز الإداري في عكار أثر صدور نظام الولاية عام 1864 الذي جاء في مقدّمته أن ممالك الدولة تتألّف من ولايات تنقسم إلى ألوية تتجزأ بدورها إلى أقضية تضم قرى مختلفة، ويكون لكل قرية إدارة بلدية. وقد تضمّن هذا النظام خمسة أبواب: الباب الأول يتحدّث عن الإدارة المركزية، والباب الثاني يتكلّم عن إدارة أمور اللواء، في حين اختصّ الباب الثالث في شرح إدارة أمور القضاء، والباب الرابع في إدارة القرى والباب الخامس خصص لتبيان كيفية إجراء الإنتخابات في القرى **(الدستور العثماني (م1) ص 389)** ثم صدر عام 1871 نظام إدارة الولايات العمومية الذي توسّع في شرح

مهام موظفي الجهاز الإداري المشكل بموجب نظام الولايات **(الدستور العثماني (م1) ص 421)**، وبناء على ما ورد في بنود هذين النظامين، يمكننا رسم صورة الجهاز الإداري في عكار على الشكل التالي:

1- **القائمقام**: نصّت المادة 43 – 44 من الباب الرابع لنظام الولايات، على أن يكون لكل قضاء قائمقام معيّن من طرف الدولة، لكي ينظر في الأمور الملكية والمالية والضابطة (أي الأمن) وينفّذ أوامر الدولة وتعليمات الوالي التي ترده بواسطة متصرّف اللواء الملحق به، وهو مسؤول أيضاً عن إجراء أحكام القضاء الداخلية وتحصيل وارداته ودفع مصاريف الإدارة المحلية وإرسال الباقي إلى مركز اللواء، ومرجعه الأول في جميع هذه الأمور هو متصرّف لواء طرابلس.

2- **النائب**: هو نائب حاكم طرابلس الشرعي، وهو الرجل الثاني في الإدارة العثمانية فيها، أما أهميته الإدارية فتأتي من كونه عضواً دائماً في مجلس قضاء عكار **(سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس (سجل 77) ص 259)** والمكلف بإجراء الأحكام الشرعية في عكار.

3- **المفتي**: وهو الرجل الثالث في الإدارة العثمانية في عكار وهو يحمل لقب أفندي الذي لقب به رجال الدين في العهود العثمانية، وكان يعتبر عضواً أصيلاً في مجلس إدارة عكار، ولم يقتصر طلب الفتاوى على أبنائها، بل غالباً ما كان طالبوها من أهالي الأقضية المجاورة، كالحصن وصافيتا (دار الإفتاء في حلبا (سجل 1326 – 1330) (1908 – 1916) ص 123)[1].

4- **مدير المال:** في عام 1871 فُصلت الأمور المالية في القضاء عن القائمقام، وأنيطت مهماتها بموظف مختص ومسؤول أمام القائمقام، عرف بمدير المال، وهو يتلقّى التعليمات والأوامر المتعلقة بوظيفته من محاسب اللواء، وبواسطة المتصرّف الذي يبلغها إلى القائمقام **(الدستور العثماني (م1) ص 407)**.

5- **أمين الصندوق:** وهو بمثابة مدير الخزنة في القضاء، ويكون عادة من فئة الأفندية، وهو يأتي بعد مدير المال من حيث الأهمية في الإدارة المالية في عكار.

6- **مدير التحريرات:** وهو المشرف على قلم تحريرات قضاء عكار، وهو المسؤول عن تحرير جميع القيود والمكاتبات الرسمية التي يطلب إليه المحافظة عليها **(عوض (1969) ص 100)**.

7- **كاتب الطابو:** وهو المسؤول عن إدارة دائرة قلم الطابو في عكار، والمكلّف بمراقبة عملية إعطاء سندات الملكية بعد إجراء الكشف على العقارات وأخذ موافقة مجلس الإدارة في القضاء **(سالنامة ولاية سوريّة (1283 م) ص 109)**.

8- **مجلس إدارة القضاء:** في كل قضاء مجلس إدارة، يرأسه القائمقام، ويكون أعضاؤه الدائمون: المفتي ونائب الشرع الإسلامي والرؤساء الروحيون لغير الطوائف الإسلامية،

[1] هذه السجلات محفوظة: بعضها في دائرة الإفتاء وبعضها الآخر لدى آل الكيلاني في بلدة بيت الحاج – عكار.

وكاتب القضاء بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء غير دائمين ينتخبون من مختلف الطوائف في عكار، ويتم انتخابهم لمدة سنتين **(الدستور العثماني (م1) ص 415).**

9- **مجلس الدعاوى:** للنظر في الأمور القضائية، ويكون برئاسة الحاكم الشرعي **(الدستور العثماني (م1) ص 415).**

10- **المأمورون:** بلغ عددهم ستة مأمورين موزّعين على مختلف الدوائر الحكومية، مأمور لكل دائرة، وكانوا يختارون من بين الأفندية والأغوات وبغض النظر عن انتمائهم الطائفي

11- **وظائف قلم الطابو:** وهي ثنائية الإختصاص على الوجه التالي :

أ. كاتب الوقوعات: وعليه تنظيم جدول وقوعات الأملاك حسب تحقيقاته.

ب. كاتب النفوس: وعليه تنظيم جدول نفوس القضاء، والنظر في معاملات تذاكر المرور وجوازات السفر في القضاء.

12- **قوى الأمن:** وجد في عكار مجموعة من قوى الأمن عرفت بفرقة عسكر الدراغون[1]، وكانت موضوعة تحت رئاسة القائمقام ليستخدمها بناء لأوامر المتصرف في حفظ الأمن والراحة في القضاء **(الدستور العثماني (م1) ص 389).**

13- **المختار:** وهو بمثابة أصغر إداري في القضاء، وأكبر موظف في القرية، وإذا كانت القرية مزيجاً من طائفتين، يكون لكل طائف منها مختار، شرط أن يتجاوز عدد بيوتها عشرين بيتاً **(الدستور العثماني (م1) ص 389).**

14- **مجلس الإختيارية:** يكون لكل قرية مجلس اختيارية إلى جانب المختارين ويتوقف عدد أعضائه على عدد سكان القرية، على أن لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن اثني عشر عضواً.

15- **المجالس البلدية:** قضت المادة مئة وإحدى عشرة من نظام إدارة الولايات 1871، بتشكيل مجلس بلدي في كل مدينة أو قرية تكون مقراً للقائمقام **(الدستور العثماني (م1) ص 419)**، إلا أن عدم الإتيان على ذكر المجلس البلدي في السالنامات، ولا حتى في سائر السجلات الرسمية التي تتحدث عن عكار، يحملنا على الاعتقاد أن تأليف المجالس البلدية في عكار ظل غير نافذ حتى أواخر العهد العثماني.

ويمكننا القول أن الدولة العثمانية مارست الحكم في تلك المنطقة بصورة ناجحة حتى القرن التاسع عشر وكانت ترى في ولاية الشام وخصوصاً طرابلس "طريقاً إلى الأراضي المقدسة".

ولأجل هذا حظيت المنطقة بأهمية خاصة في موضوع الوظائف والمهام وفي الجانب الأمني على السواء. غير أن مظاهر التدهور والخلل التي عاشتها الإدارة توازياً مع الضعف الذي أصاب العثمانيين فيما بعد، قد أثّر على الولايات القائمة في المنطقة، ودخلت بلاد الشام عموماً وولاية طرابلس خصوصاً ابتداءً في أواخر الثامن عشر مرحلة الإنفصال عن الدولة العثمانية. ولا سيما مع اهتمام الأوروبيين بها عن طريق الإمتيازات الأجنبية للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، والتي حصلت عليها مع ظهور الفعاليات التبشيرية هناك، وما رافق ذلك من وعي فكري وحضاري ونمو وانطلاق

[1] فرقة من العسكر المولجة بحفظ الأمن تحت إمرة المتصرف، المعجم الجامع للدكتور حسان حلاق والدكتور عباس صباغ.

الفكر القومي العروبي، وأخذت تشتعل في ولايات الشام حركات التململ والتمرد وخصوصاً مع إدخال الأوروبيين الأسلحة النارية إلى المنطقة، وانتشارها في أيدي العشائر الموجودة كان عاملاً أدّى إلى زيادة حركات الشقاوة وقطع الطرق بشكل خطير، مما دفع الدولة العثمانية لاتخاذ التدابير الأمنية المكثفة نظراً لمرور قوافل الحج من هناك والتي أعطتها أهمية خاصة **(زخور (2005) ص 153)**.

ثانياً: عكار خلال الحرب العالميّة الأولى (1914 – 1918)

تأثر قضاء عكّار بالجمعيّات الأدبيّة والسياسيّة التي قامت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي كانت تدعو إلى القوميّة العربيّة واللّامركزية.

وعندما قام الإتّحاديّون بانقلابهم على السلطان عبد الحميد عام 1908 م عمّت الفرحة العرب الذين سارعوا إلى إنشاء جمعيّة الإخاء العربي العثماني، وكانت عضويتّها مباحة لهم على مختلف طوائفهم **(زخور (2005) ص 143)**.

وتأسّس لهذه الجمعيّة فرع في حلبا مركز قضاء عكّار برئاسة عثمان باشا المحمّد. وشارك الحلباويّون في عضويتها ، فكان منهم محمّد سعيد الحلبي وديمتري الخوري. ثّم انضمّ إليها خليل يعقوب ، أحمد الخالد الأحمد الحلبي، حبيب خليفة، حبيب مخّول وأحمد اليوسف المحمّد.

وتعدّدت الحفلات التي أقيمت لهذه المناسبة في سراي حلبا، حيث كانت تلقى الخطب والقصائد. ومنها قصيدة "الحرية" للمعلّم يعقوب بحليس، قارن فيها بين الظلم الحميدي وفرحة الدستور:

أرض من الظلم والإرهاق ماحلة وقد فاضت اليوم من شهد وألبان

قد كان فيها ظلام الظلم منتشراً وكانت الناس في ذلّ وأهوان.

واليوم لا مسلم فينا ولا وثني ولا يهودي ولا درزي ونصراني

اسم لنا واحد يدعى الجميع به وذلك الإسم يا أقوام عثماني **(زخور (2005) ص 144)**.

غير أن خيبة الأمل سرعان ما تملّكت أهل الرأي منهم حين ظهرت حقيقة أهداف الإتحاديين لدى تسلّمهم مقاليد الحكم، إذ أعلنوا في أيلول، أي بعد شهريْن من قيام الثورة، تمسّكهم بالمركزية التامّة ونادوا بسموّ العنصر الطوراني.. **(زخور (2005) ص 144)**. وهكذا لم تمضِ سنة واحدة حتى وقف الشاعر بحليس في المكان ذاته صارخاً:

خدعونا يا ويحهم خدعونا وأرونا من الدهاء فنونا

أين منّا الدستور والظلم باقٍ وغلاة الأتراك يستعبدوننا . **(زخور (2005) ص 144)**

من مجموعة الدكتور خالد مرعب الوثائقية

وعشية الحرب العالمية الأولى، أرسلت الدولة العثمانية إلى عكار حاكماً عسكرياً هو أحمد جودت الذي اتّخذ من سراي حلبا مقرّاً وبلدة الشيخ طابا مسكناً **(اسطفان (2004) ص 25)**.

واستبدّ جودت باشا، فطارد بعض مَن عدّهم خارجين على القانون، وقد بلغ عددهم سبعة أشخاص من حلبا وحدهم وهم: ديمتري الخوري وولديْه جورج وملاتيوس وأحمد خالد الأحمد وحبيب خليفة وأحمد اليوسف وشخص من آل ساسين. واعتمد جودت باشا، لتنفيذ سياسته التعسّفية، على جماعات من قطّاع الطرق السابقين الذين عفا عنهم ودرّبهم على أيدي الضابط التركي رديف بك **(مذكرات ملاتيوس خوري (بدون صفحات))**. وأرسل أحمد جودت باشا بعض المخاتير والوجوه العكارية إلى المحاكم العرفية بحجّة التقصير عن تقديم متطلّبات الجيش التركي. وكان منهم عبدالله يعقوب الراسي من الشيخ طابا[1] وديمتري الخوري وولداه جورج وملاتيوس من حلبا[2]. وحكم على ديمتري الخوري بالإعدام، لكن هذا القرار استبدل بـ "قلعة بند" أي الإقامة الجبرية خارج عكار. وكانت مقرّرة في الأناضول، إنّما نفّذها في حماه وحمص وصافيتا.

وسيّر جودت الدوريات لجمع الشبّان للخدمة العسكرية من مختلف الطوائف. وكانت سراي حلبا مركزاً لتجمّعهم. وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا، بإعلانها الحرب على إنكلترا وفرنسا وروسيا في 29 تشرين الأول سنة 1914م. وقد كان الحكم فيها منحصراً وقتئذٍ بيد المثلّث أنور وطلعت وجمال، ومنبثقاً عن حزب الإتحاد والترقّي. وكانت تركيا قبل دخولها الحرب قد ألغت في 9 أيلول نظام الإمتيازات الأجنبية. وقضت في تشرين الثاني على بروتوكول سنة 1864 الذي كرّس استقلال متصرّفية جبل لبنان.

ولم يكن قد مضى أكثر من شهر واحد على دخولها الحرب **(زخور (2000) ص 360)** حتى أرسلت الدولة أحمد جودت باشا حاكماً عسكرياً على عكار. وأول عمل قام به أن سيّر الدوريات العسكرية لجمع الفارّين والمتخلّفين عن الخدمة العسكرية، وسوقهم إلى سراي حلبا حيث تمّ توزيعهم على القطعات المحاربة في اليمن وفلسطين وسيناء.

وأعلنت تركيا التعبئة العامة في شهر آب سنة 1914، أتبعتها بالدعوة إلى الجهاد **(زخور (2000) ص36)**. وأرسلت إلى عكار عدداً من المتخصّصين في الوعظ والعلماء والفقهاء والمحرّضين المحترفين، "وكانت جهودهم الرئيسية موجّهة نحو استمالة الشعوب الإسلامية من غير الأتراك إلى تلبية دعوة الجهاد... وفي مقدّمة هؤلاء جميعاً العرب". ولما أتى الكولونيل فخري باشا إلى عكار، في ربيع سنة 1915، لإعلان الجهاد رسمياً، كانت مهمته سهلة للغاية. وتجمّع حوله المشايخ من القرى الإسلامية، وسار الجميع في موكب تتقدّمه الرايات والنّوبة إلى حلبا حيث ألقى الشيخ عبد الكريم عويضة – من طرابلس – خطاباً أعلن فيه الجهاد المقدّس، "وأكّد أن تركيا ستنتصر في هذه الحرب على أعدائها" **(زخور (2000) ص 37)**.

[1] الشيخ طابا بلدة عكارية قريبة من حلبا
[2] حلبا كانت مركز القضاء والآن أصبحت عاصمة محافظة عكار في لبنان الشمالي

ISSN: 2709-5312

وأخطر ما لجأت إليه الدولة هو ما أطلق عليه اسم "السوقيات". وكانت السوقيات تشمل البالغين للخدمة العسكرية من مختلف الطوائف، بعد أن كانت مقتصرة على المسلمين دون غيرهم قبل إعلان الدستور في سنة 1908 **(عوض (1969) ص 37)**.

وكان التجنيد في قضاء عكار يتم في "شعبة أخذ العسكر" الموجودة في حلبا. وكان "سوق المجنّدين إلى الثكنات أو إلحاقهم بوحداتهم في ميادين القتال يعرف باسم سفر برلك" **(زخور (2000) ص 37)**.

في يوم التجنيد، كان يُقرأ المرسوم السلطاني بصوت عال بحضور كبار الموظفين والوجهاء، ويتم سحب الأسماء بالقرعة، بعدها تتعالى الأصوات بالدعاء إلى الله لتأييد الدولة العلية.

وكان للسوقيات أثر اجتماعي بالغ الأهمية، إذ خلت المنطقة في الحرب من الأيدي العاملة، ولم يبقَ إلا الأطفال والنساء والشيوخ. وقد أشار إلى ذلك التميمي وبهجت في كتابهما "ولاية بيروت" بالقول: "والآن بسبب وجود الشبان في الخدمة العسكرية، لا يوجد في حلبا أكثر من عشرين أو ثلاثين رجلاً من المسلمين. **(التميمي وبهجت (1979) ص 243)**.

ونظراً لفقر العكاريين فإنهم لم يستطيعوا التخلّص من التجنيد بدفع ضريبة البدل العسكري التي بلغت قيمتها مجيديّتين[1] سنوياً عن كل ذكر. وبعد إخفاق جمال باشا في حملته على قناة السويس في شباط سنة 1915، عاد من جهة سيناء حاد المزاج ... فألقى القبض على عدد كبير من الناس، وقدّموا إلى محكمة عسكرية في عاليه... وصدر الحكم بإعدام ثلاثة عشر منهم، وبالحكم نفسه غيابياً على خمسة وأربعين آخرين ممن كانوا قد فرّوا، كما حكم على عدد غيرهم بالسجن مدداً متفاوتة وبالنفي... **(زخور (2000) ص 38)**. وكان من بين الذين أعدمهم جمال باشا شنقاً في عاليه الشيخ عبدالله الضاهر من القبيات بحجّة أنّه كان"على صلات بالفرنسيين" **(زخور (2000) ص 38)**. وصدرت بحق البعض الآخر من العكاريين أحكاماً بالنفي إلى بروسّا في الأناضول، وكان منهم إبراهيم الصرّاف الذي "كان يسهّل ويساعد على نقل الحبوب إلى جبل لبنان تلبية لطلب الفرنسيين". وكان الصرّاف قد تعرّف على سامي الصلح الذي كان مديراً للسكك الحديدية في الآستانة ، فسهّل له الصلح الهرب متنكّراً إلى عكار حيث لجأ إلى صديقه محمد رشيد العبود في دارين **(زخور (2000) ص 38)**.

وكثرت عملية الفرار من الجندية، وتابعت السلطات التركية تعقب الفارّين، ما دفع بهؤلاء "إلى أن يتحوّلوا إلى قطّاع طرق". وانتشرت العصابات في عكار على ثلاثة محاور: محور الجومة ومحور خربة الرمان – الدريب ومحور القيطع. وقد مارس أفرادها أعمال اللصوصية والقتل، "وأرهبوا القرى الساحلية المسالمة. لا سيّما المناطق التالية: حلبا ومنيارة والجديدة والشيخ طابا **(التميمي وبهجت (1979) ص 252)**.

[1] العملة المجيدية أو ما يعرف بالمجيدي، وهي العملة الفضية التي ضربت في عهد السلطان عبدالمجيد الأول سنة 1844 فسميت نسبة إليه، وهي عملة عثمانية تساوي 20 قرشاً، أي إن الليرة العثمانية تساوي 5 مجيديات.

ISSN: 2709-5312

وضايقت هذه العصابات السكان الآمنين ، في قرى الجعر والقنبر ، مما اضطرّهم إلى الرحيل عن قراهم ليسكنوا في تل عباس الغربي ، والشيخ طابا، والشيخ محمد، والجديدة. كما قصد بعضهم قرى البكوات ينشدون فيها الأمان كدارين والحوشب وسعدين **(مقابلة مع الأب نايف اسطفان ، الشيخ طابا 2019/12/26).**

ولا شك أن الأرقام الرسمية التي أوردها التميمي و بهجت، سنة 1916م، بعدد الجرائم و الجنح لا تتطابق مع الواقع، و لكنها تبين مدى الفوضى التي سادت عكار آنذاك.

يقولان : "أحيل على الهيئة الإتهامية أوراق 14 من المظنون عليهم بالقتل في هذا القضاء... وقد حكم على 90 شخصاً في هذه السنة جرائم مختلفة منهم 26 حكم عليهم بالسرقة و31 بالضرب والجرح... أما سنّهم ، فمنهم 8 فقط بين الخمسين و السبعين و الباقون بين العشرين والأربعين ومنهم 3 سنهم أقل من العشرين **(التميمي و بهجت (1979) ص 252)**.

ومن الطبيعي جداً، أن أفراد العصابات الآنفة الذكر، ليسوا في عدد هذه الأرقام، لأنهم كانوا يقومون بأعمالهم اللصوصية ليلاً، و يتسترون نهاراً في الأودية و الجبال، ورافق عملية السوقيات في عكار عملية جمع الحبوب، فراح جمال باشا يجمع المواسم لصالح الجيش التركي والألماني. و تشكلت لهذه الغاية لجنة لاستلام الحبوب في حلبا مركز القضاء، اتّخذت لها عدة مستودعات **(زين (1972) ص 120)** وعانت عكار ما عانته المناطق اللبنانية الأخرى، من الجراد الذي غزا مناطقنا في ربيع عام 1915، وأتى على المحاصيل الزراعية، فتناقصت المؤن، و قل النقد، و كثر الإحتكار والإتجار بلقمة العيش، لدرجة أن العديد من العكاريين لجأوا إلى بيع ما يملكون من حوائج بيوتهم و أثاثها، أو من أراض لقاء ما يكفيهم غذاء يوم أو يومين من الذرة أو القمح والشعير.

وانتشرت الأمراض في عكار، لدرجة أن حوالي 5000 الى 6000 شخصاً كانوا يصابون سنوياً، خلال الحرب، بالحمى. **(التميمي وبهجت (1979) ص 59).** "أما الأمراض الطارئة فقد أصيب في حلبا 7 – 8 اشخاص بالكوليرا، ومات منهم خمسة. وأصيب بالحمى النمشية 10-12 شخصاً توفي منهم خمسة... وفي جميع القضاء أصيب بالحمى النمشية 500 شخصاً مات منهم 100 وأصيب بالكوليرا 35 مات منهم 25 وبالجدري 300مات منهم 50 شخصاً.

وما أن دخلت تركيا الحرب، حتى فرض الحلفاء الحصار البحري على دول شرقي المتوسط، مما كان له الأثر السيء جداً على العكاريين، وزاد في تأزيم وتعقيد الوضعين الاقتصادي والإجتماعي عندهم. وذلك لأن "أكثر من خمس سكان عكار في الديار الأميريكية. **(التميمي وبهجت (1979) ص249).**

إن المصائب التي أثقلت كاهل العكاريين في أثناء الحرب من سوقيات ، ومصادرة حبوب ، ومجاعة، وجدت متنفساً لها عندما إحتل الإنكليز طرابلس وحمص، في 18تشرين الأول سنة 1918، فوصلوا الى عكار، وتمّ إنسحاب الجيش التركي عنها في أواخر الشهر نفسه.

واستقبل بعض العكاريين الإنكليز بموجة من البهجة والترحيب. ولايزال العديد من معمّري المنطقة يتذكرون كيف فرّت فلول الجيش التركي هائمة على وجهها، وإن بعض الجنود كان يخلع ملابسه العسكرية لينجو من أفراد العصابات. ولم يسلم الحاكم العسكري التركي أحمد جودت من الملاحقة، إذ تتبعه كل من محمد سعيد العوض وعبد اللطيف الحسين قصد الإيقاع به" لكن أحد البكوات سهّل له أمر الهرب إلى حمص"**(زخور (2000) ص 41).**

ثالثاً – أحوال العرب في القرن العشرين

إن الأحداث التي عصفت على بلاد الشام في القرن العشرين، أسدلت ستارها على العرب الذين عاشوا زهاء أربعمائة سنة وأكثر تحت حكم العثمانيين، وظلوا خلالها عرباً يتكلمون اللغة العربية ويشعرون بوجودهم وعلى أرضهم، مكتفين أو قانعين في تلك الأيام، بأن الدولة التي تحكمهم هي دولة الإسلام أو الخلافة الإسلامية ولم يكن مطروحاً في تلك الأيام العنصر القومي، لا التركي ولا العربي وكانوا يعيشون موحدين في دولة واحدة، ولهذا لم يعرفوا الحدود القطرية بكل معنى الكلمة، وهي التي أخذت تظهر على الخارطة العربية مع قدوم الإستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وليس من العدل أن نعمّم حكم الإتحاديين الأتراك بكل صفاته الذي دام عشر سنوات على القرون الماضية.

والدليل على النوايا الطيبة للعرب تجاه الدولة العثمانية، خلال مرحلة مرضها، وتعرضها للنقد الشديد، أنهم لم يكونوا البادئين في العداء، وإنما جاءت التيارات المعادية من الغرب ضد الدولة العثمانية، وقد حملت هذه التيارات رياح القومية إلى كل الشعوب في المنطقة، ومنها العرب والترك على حد سواء، وكانت أول من تلقّاها فئة من المفكرين العرب المسيحيين، فأنشأوا الجمعيات التي تعمل على إحياء التاريخ العربي واللغة العربية، وظهرت إلى جانبهم أيضاً جماعة من المفكرين والعاملين بالسياسة، وكان معظمهم أيضاً من المسيحيين، والتي عملت منذ البداية على الإستقلال ببلاد الشام والعرب وتقسيمها، أو إعطائها حكماً لا مركزياً، وكان بعض هذه الجماعة من أصدقاء فرنسا يطلبون مساعدتها لتحقيق الإستقلال بالمنطقة وحمايته، وكان من المنطقي أن تسعى هذه الفئة إلى غايتها لأنها في فترة هبوب رياح القومية **(الأسعد (2013) ص 102)**، وجدت نفسها لا يربطها مع العثمانيين لا رباط القومية، ولا رباط الدين، لهذا كان من المستحيل أن يتحقق هذا الإتجاه العربي، لو بقيت الجماعة السياسية تعمل وحدها، وكان من المنطقي ومن الحكمة بالنسبة لها أن يشارك العرب المسلمون فيه، حتى لا توصف هذه الحركة بأنها طائفية أو ضعيفة لا تقدر وحدها على الدولة العثمانية، وفعلاً شارك جميع السياسيين العرب من المسلمين، لأنهم تأثروا بدورهم في الإتجاه القومي العربي، لكنهم أدخلوا تعديلاً جوهرياً على تلك الحركة السياسية، وهو الإكتفاء بالمطالبة والإصلاح واللامركزية، والبقاء تحت حكم الدولة العثمانية بدلاً من الإنفصال أو الإستقلال وكان الإسلام هو الرابط الذي جعلهم يتمسكون بالعثمانيين خوفاً من التدخل، الأجنبي الإستعماري في بلادهم، وتسلموا قيادة العمل السياسي. ونشأت بفضل هذا التعاون بين الطرفين المنظمات والجمعيات السياسية والإجتماعية والعلمية، الإسلامية – المسيحية، أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

لم يقف العرب المسلمون موقفاً معادياً من الدولة العثمانية، وظل التيار الإسلامي رابطاً لهم مع العثمانيين، لكن الذي طعن هذه العلاقة، ثم قطعها، هم القوميون الترك أنفسهم، الذين تربوا في حضن الدول الأوروبية، وتشرّبوا أفكارها ومبادئها في جامعاتها، وضربوا بعرض الحائط كل القيم وسنن الشريعة الإسلامية التي دأبت عليها فيما مضى الدولة العثمانية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر "جمعية الإتحاد والترقي" التي كانت تعتقد أن تخلّف الدولة العثمانية، إنّما بسبب رجعيتها وتمسكها بالقوانين البالية فابتعدوا عن قوانين الشريعة الإسلامية والتي رأوا أنها لم تعد ملائمة للعصر المتقدّم والمتطوّر. وانصب اهتمام الإتحاديين بعد تخلّصهم من السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909 على التخلّص، ممن كانوا يظنونهم وراءه وشركاءه، وهم العرب الذين قربهم السلطان المخلوع عبد الحميد الثاني. وبذلك خلق الاتحاديون هذين المسببين لإعلان العداء ضد العرب.

ثم أتى السبب الحاسم لتفجير العلاقة بين العرب والترك، ألا وهو تبنّيهم سياسة القومية التركية الطورانية، ومحاربة الإسلام واللغة العربية، ومحاولة تتريك العرب. **(الأسعد (2013) ص 104).**

لهذا وقف العرب يدافعون عن كيانهم بكل قوة، وشكلوا المنظمات السرية التي وصلت إلى صفوف العسكريين العرب في الجيش العثماني، وابتدأ الصراع بين القوميين العرب والقوميين الترك، الأمر الذي أدّى إلى شنق عدد من الزعماء من القوميين العرب والذي انتهى بالإنفصال الشرعي عن دولة الأتراك.

في هذه الفترة تفجّرت الحرب العالمية الأولى، ولم يكن العرب أحراراً في اختيار المصير، فقد كان عليهم إما أن يبقوا تحت حكم الإتحاديين وممثلهم جمال باشا في سوريا، أو أن ينضموا إلى الحلفاء، وكان الزعماء العرب يعلمون مدى الخطورة، في مدّ أيديهم للإنكليز والفرنسيين والذين لا يعوّل عليهم، إلا أنهم خاضوا هذه التجربة بهدف تحقيق آمالهم وأحلامهم في بناء دولة عربية واحدة، تعيد مجد العرب القديم، بعد أن رفض الإتحاديون الحفاظ عليها وحمايتها. وبالرغم من ذلك تمّ اللقاء بين العرب والإنكليز، وكانت مجازفة خطيرة للعرب الذين أدركوا عند النهاية مدى خطورة ما فعلوه، إذا أصبحوا حلفاء للحلفاء، وأعداء للحكومة التركية، وقدموا في سبيل حلمهم المنشود أنفسهم وجهدهم وثرواتهم، يحثون الخطى سريعاً في الجيش العربي للأمير فيصل في دمشق على أمل تشكيل حكومة عربية مستقلة، لكن الحلفاء لم يسمحوا للعرب، بإقامة دولتهم العربية المستقلة بحجة أن العرب غير مؤهلين في تلك الفترة أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بسبب تخلّفهم وجهلهم بأمور الحكم والسياسة، وإدارة حكومة عربية مستقلة، ولذلك يجب، أن تحكم بلادهم بريطانيا وفرنسا مدّة تحت اسم جديد للإستعمار، ألا وهو الإنتداب. إذاً خيّم القرن العشرون بظلاله الداكنة على العرب، عندما انتهت الخلافة العثمانية بمفهومها الواسع، ودبّ في قلوبهم وعقولهم فكرة الإنفصال عنها، خصوصاً في العقد الأخير خلال حكم الأتراك الإتحاديين وما جلب هؤلاء من أفكار طورانية عنصرية، أيقظت التعصّب والكره في نفوس العرب وأجبرتهم في أجزاء من آسيا وخصوصاً في بلاد الشام، على السير في طريق الثورة، على الرغم من شكوكهم في نوايا الحلفاء الخبيثة، بإقامة دولة عربية مستقلة يرأسها الشريف حسين، وقد تعزّزت شكوكهم بعد نشر الشيوعيين في روسيا القيصرية إتفاقية سايكس – بيكو التي أماطت اللثام عن نوايا الحلفاء تجاه العرب، وتقريرهم إقتسام البلاد العربية في ما بينهم.

إذاً أدّى التحرك العربي ضد الوجود العثماني إلى قيام الثورة العربية الكبرى سنة 1916، بقيادة الشريف حسين، وبمؤازرة الحلفاء (البريطانيون والفرنسيون) وتوّجت الثورة العربية بدخول القوات العربية دمشق في 30 أيلول سنة 1918، وإعلان الحكومة العربية في دمشق، وبذلك تخلّصت معظم أراضي آسيا العربية من الحكم العثماني لتعود وترزح مجدداً تحت نظام الإنتداب أو الإحتلال الفرنسي البريطاني، وقد خرجت بلاد الشام في سنوات الحرب منهكة القوى تعاني صعوبات إقتصادية كبيرة، وترك انسحاب الجيوش العثمانية البلاد في شبه فوضى، فكانت المهمة أمام العرب، لإدارة شؤون البلاد وإعادة تنظيمها كبيرة تتعدّى الإمكانيات المتوافرة.

وتكمن الخطورة في هذه التجزئة، هو أنّ الحلفاء ضيّعوا الفرصة على العرب في تشكيل دولة عربية واحدة، بعد أن كانت موحّدة في ظل الدولة العثمانية. **(الأسعد (2013) ص 112).**

رابعاً – وضع السنة السائد في بلاد الشام إثر إعلان الحكومة العربية في دمشق سنة 1918

انتقل الأمير فيصل في الثالث من أيار إلى دمشق التي كانت تنتظر مقدمه، لتعرب له عن أعمق الحب والتقدير، لأنه لم يعد في نظرها أميراً ينحدر من أعرق أسرة عربية فحسب، أو بطلاً خاض المعركة وانتصر فيها، بل غدا رمز حريتها واستقلالها وأمل غدها المرتجى. وقد دعا الأمير رجالات سورية ووفودها وشبابها المستنير، وهيئتها الوطنية، إلى اجتماع كبير عقد في دار الحكومة في الخامس من نيسان، وألقى فيه الخطاب التاريخي الذي لخص فيه جميع مراحل القضية العربية، وكان بمثابة استفتاء تمهيدي يسبق اللجنة الدولية المعروفة بلجنة كينغ – كراين ورأى الأمير فيصل أن هذه الهيئات الوطنية لا تكفي لتمثيل البلاد تمثيلاً شعبياً، وليست لها صفة قانونية للتعبير عن رأيها أو التكلّم باسمها، فكان أول ما اتّجه رأيه إليه هو دعوة البلاد إلى انتخاب مجلس نيابي لمواجهة لجنة الاستفتاء الدولية، بهيئة رسمية ذات صفة قانونية، ولما كان الوقت لا يتّسع لإجراء الإنتخابات، ولأن حكومتي الإحتلال في الساحل وفلسطين لا تسمحان بذلك، فقد قرّر أن تجري الإنتخابات من قبل الناخبين الثانويين الذين قاموا بانتخاب نواب البلاد في مجلس المبعوثان[1] .

وهكذا اجتمع نواب سورية وبيروت وطرابلس وعكار واللاذقية، وجميع مدن فلسطين في السابع من حزيران سنة 1919 في دمشق، وتألفت منهم هيئة أطلق عليها اسم "المؤتمر السوري العام" وافتتح فيصل المؤتمر بخطاب جامع قال فيه: "إن مهمة أعضاء المؤتمر الأساسية هي تمثيل البلاد أمام لجنة الإستفتاء الدولية، وعرض مطالبها وأمانيها عليها، وسنّ دستور يحدّد واجبات المواطنين وحرّياتهم، ويكفل حقوق الأقليات الدينية **(قلعجي (1998) ص 293).**

خامساً – موقف أهالي عكار من الحكومة العربية سنة 1918

بين السلطنة العثمانية والثورة العربية الكبرى وتموضع الإنتداب الفرنسي، كان اشتعال الحرب العالمية الأولى، إيذاناً بانتهاء القوة السياسية الدولية للسلطنة العثمانية، وخاصة ممارسات الضباط الأتراك التي جاءت لتزيد الهوة بين السلطة والشعب، كما أن سياسة التتريك العنصرية، دفعت

[1] مجلس المبعوثان: بمثابة مجلس النواب، كان يضم أعضاء من بلاد الشام في العهد العثماني – مركزه اسطنبول

المتحالفين مع السلطنة إلى محاولة التملّص من التزاماتهم تجاهها حتى أن الأسر الحاكمة شمال لبنان وعكار كآل مرعب وآل الدندشي المعروفين بولائهم للسلطنة العثمانية التركية، كذلك بدأوا بالتملّص من جرّاء السياسة العنصرية التركية، وخصوصاً بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن عرش السلطنة سنة 1909 فاتّجه المراعبة والدنادشة إلى تبنّي الفكر العروبي، وبالتالي إلى التعاون مع الثورة العربية الكبرى، التي انطلقت من الحجاز بقيادة الشريف حسين **(سعاد الأسعد (2010) ص 67 – 68).**

هذا الطلاق العثماني – المرعبي والدندشي كان نتيجة التبعية لسياسة التتريك، وللتوجهات العثمانية التي دأبت عليها حكومة "الإتحاد والترقي" وقد تداول بعض زعماء المراعبة والدنادشة في سياسة الأحزاب التركية على أمل المشاركة الفعلية في الحكم، لكن تخلي حكام الأتراك عن الإلتزام الإسلامي الحقيقي، دفع بهم إلى التوجّه نحو البديل الوحيد آنذاك، والمتمثّل بالثورة العربية، ومن ثم الإلتحاق بالأمير فيصل تحت كنف الحكومة العربية في دمشق سنة 1920م، وقد برز على سبيل المثال لا الحصر، زعماء خاضوا النضال للوصول إلى الحرية والإستقلال، منهم: محمد باشا المحمد المرعبي، وعثمان باشا المرعبي، وعبد الفتاح بك المرعبي، ومحمد رشيد بك الياسين المرعبي، وأحمد آغا الحسين الدندشي وآخرون ...

وفي أوائل تشرين الثاني سنة 1918، قدم إلى عكار الضابط العربي رؤوف بك، ممثلاً الأمير فيصل والشريف حسين، فرفع الراية العربية فوق سرايا حلبا[1]، بحضور حاشد ضم وجهاء المنطقة وأعيانها وأقام فيها إدارة محلية برئاسة:

- **عثمان باشا المرعبي،** (الذي كان عضواً في مجلس المبعوثان) يساعده مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء. وهكذا رفع عثمان باشا المرعبي، العلم العربي على سرايا حلبا، متولياً شؤون الحكم فيها باسم الحكومة العربية في دمشق، وكانت المفاجأة بغدر الطغاة المنتصرين، وانقلابهم على حلفائهم العرب، حيث تحوّلت جيوش الحلفاء إلى جيوش احتلال وبرز ما عرف بالإنتداب، وهو الغطاء الدولي للسيطرة الإنكليزية والفرنسية على بلاد العرب. لذلك كان على ابناء عكار أن يتحركوا لمقاومة الإحتلال الفرنسي ورفض المؤامرة الدولية، تضامناً مع الشعوب العربية، وخصوصاً في الجزيرة العربية وبلاد الشام.

اجتمع الزعماء المراعبة برئاسة محمد رشيد المرعبي، والزعماء الدنادشة برئاسة أحمد آغا الحسين الدندشي في سرايا آل مرعب في البيرة[2] ، وقرروا فيه إعلان الثورة ومقاومة الإحتلال الفرنسي وبالفعل حمل الثوار السلاح، في وجه الإحتلال، وجرت معارك ومناوشات مع القوات الفرنسية الغازية في مناطق متعددة في عكار منها (مرج الخيل في البيرة – وتلال العبودية) لكن القوات الفرنسية بعتادها الثقيل وأسلحتها المتطورة، تمكنت من السيطرة على الوضع في عكار، واعتقلت المقاومين وطاردت بعضهم وفرضت الإحتلال بقوة السلاح. ضمن هذه المتغيرات والثوابت التي أصبحت واقعاً حيّاً على المسرح السياسي المستجد والقائم في عكار، سعت بعض الزعامات العكارية لتحديد موقعها

[1] حلبا كانت مركز قضاء عكار والآن أصبحت عاصمة محافظة عكار في لبنان الشمالي
[2] البيرة هي مسقط رأس المراعبة، تقع على الخط الساحلي لخليج عكار

والحفاظ على مكانتها ولاكتساب قوة سياسية بالتحالف مع الفرنسيين والمسيحيين فيما بقي آخرون منسجمين مع طروحاتهم العربية التي خفت إلى حدها الأدنى، ولم يبق على هذا الإلتزام إلا عدد قليل من القادة العكاريين، وعلى رأسهم عثمان باشا المرعبي، ويؤكد أقرباء له أنه لم يحاول قط مدّ يد العون إلى الفرنسيين، وبقي على ولائه العروبي، ومحبته للسلطان عبد الحميد الثاني حتى وفاته، وهذا ما كلّفه الكثير للحفاظ على موقعه الزعامي المحلي.

- **عبد الفتاح بك الشريف المرعبي:** كان رجلاً عروبياً من الطراز الأول، حارب الفرنسيين، وأيّد الحكم العربي، كان قائمقاماً على بعلبك، وقد شارك في الحكومة العربية في دمشق وكان من أعضائها المؤسّسين ومن المشاركين في وضع مواد الحكومة العربية في دمشق. وقد أورد "يوسف الحكيّم" لائحة بأسماء أعضاء المؤتمر، وهو يقول: "إنه أخذها من لوحة الصورة الكبيرة التي جمعوا فيها بمناسبة إعلان الإستقلال ومن الذاكرة، لأن اللوحة لم تكن تحتوي صور الجميع، وهو يرجّح بأن هناك أسماء أخرى لم تظهر صور أصحابها وغابت عن ذاكرته **(الحكيم (1980) ص 91).**
- **محمد رشيد بك الياسين المرعبي:** عروبياً من الطراز الأول، كان مشجعاً للثورة العربية، وشارك في حكومة الأمير فيصل ابن الشريف حسين، عادى الفرنسيين، وقاد ثورة ضدهم في منطقة "مرج الخيل" على حدود البيرة وفي خربة الرمان" سنة 1920م، كما دارت معارك باتجاه السهل قرب تلال العبودية، وكان الفارق واضحاً بين إمكانيات القوات الفرنسية المعزّزة بالسلاح والعتاد، وإمكانيات الثوار المتواضعة، إلا أنّهم أحدثوا إرباكاً في صفوف القوات الفرنسية وسجّلوا بعض الإصابات.

يعتبر انقلاب الحلفاء عن العرب وتخلّيهم عن الأمير فيصل بن الحسين، إيذاناً بدق ناقوس الخطر، فكان لا بد من عمل حاسم يقوم به الأمير لدعم الشعب العربي في سوريا الذي يكافح من أجل الحرية والإستقلال، فعهد إلى "زيد بن الحسين" (أخ الأمير فيصل ووكيله) الإتصال بعشائر الدنادشة، ليستعدّوا حالاً للقيام بما يمليه عليهم الواجب الوطني من بذل وتضحية، ثم سلّم كتاباً إلى مندوبهم في المؤتمر "مصطفى الأسعد" هذا نصّه:

دمشق في 22 تشرين الثاني 1919

حضرة السيّد الفاضل مصطفى بك الأسعد المحترم

دعت الأحوال لإيفاد ناقل هذه الأسطر إليكم من قبلنا لمفاوضتكم في بعض الأمور الوطنية، فالأمل أن تحسنوا وفادته وتعملوا بما يشير به عليكم لخدمة المصلحة العامة

لا زال هذا الوطن يعتز بأمثالكم من بنيه البررة المخلصين والسلام عليكم

ابن ملك العرب

"زيد بن الحسين"**(دندشي (1985) ص 78).**

ويتحدّث سليم عبد الرحمن[1] فيقول: "فأخذت الكتاب وذهبت في الحال إلى مدينة حمص حيث استدعيت بعد اطلاع قائد المنطقة هناك زعماء الدنادشة ورؤساءهم من شيوخ وشبان بعيداً عن أعين الفرنسيين في تل كلخ، وعقدنا اجتماعاً كبيراً حضره الدنادشة زهاء مئة شخص من مختلف البطون والأفخاذ، وكان ذلك في منزل "محمد خالد الأتاسي" أحد وجهاء حمص، وتحدّثت إليهم عن وجوب البدء في الثورة في مناطق تل كلخ ولواء طرابلس. فأجمعوا على ذلك بين هياج شديد وحماسة منقطعة النظير، حتى أن شبانهم ألهبوا سماء الحديقة بالعيارات النارية استعداداً للقتال.

وفي تلك الغمرة من الحماسة، وبعد منتصف الليل، أراد البعض في جلسة على انفراد أن يهدئ الأمر بعض الوقت، ريثما يستكملون استعداداتهم، إلا أن الشبان الثائرين وبعض الشيوخ المتحمسين، أبلغوني، في جلسة خاصة، أن إشعال نيران الثورة في المنطقة المحتلة لا يحتاج إلى كبير عناء، وعندما يتطلب صالح الوطن ذلك، فهم على استعداد.

فشكرت لهم ذلك، وعدت إلى دمشق فأبلغت الأمير "زيد" والمسؤولين في جمعية "العربية الفتاة" التي كانت انتدبتني للقيام بهذه المهمة، هذه الروح الوطنية الثائرة التي وجدتها لدى الدنادشة، فاغتبطوا لذلك اغتباطاً كبيراً، ولا سيما حين أبلغتهم أنني في اجتماعي للدنادشة في حمص، لم أجد أياً كان منهم، من طلب معونة سلاح أو مال أو رجال، وإنما أجمعوا على أن كل شيء لديهم موفور، فكان ارتياح دمشق لموقف الدنادشة وتلبيتهم تنفيذ العمل للمطلب القومي عظيماً.

وبعد مدة وجيزة، وفي صباح أحد الأيام، استدعاني الأمير زيد للمرة الثانية، وأبلغني أن برقية وردت من فيصل، وكان لا يزال في باريس، تشعر بوجوب إعلان الثورة على الإحتلال، ووجوب سفري لإبلاغ ذلك عشائر الدنادشة فبادرت بالسفر إلى حمص، وهناك صحبني قائد برتبة مقدم اسمه "اسماعيل نامق" وكان بصحبته عدد كبير من الجنود وبعض الضباط والعرفاء، ومعهم كمية من الرشاشات الثقيلة والخفيفة وقنابل "الميلز" اليدوية، والجميع كانوا يرتدون الثياب البدوية، ويرتبطون عسكرياً بقيادة منطقة حمص التي أبلغتهم وجوب التعاون مع عشائر الدنادشة. وفي خلال ذلك استدعيت الشباب وبعض شيوخ الدنادشة الذين تعهدوا بإشعال نيران الثورة حالاً، منهم "الشيخ عبدالله الكنج وولده محمد (أبو عبود) وأسعد الفياض، ومصطفى العبدالله" وغيرهم فأتوا مسرعين، ووعدوا إشعال الثورة في الحال، فشكرت لهم حميتهم ووطنيتهم ودعوت لهم بالتوفيق والنصر، وعدت إلى دمشق حيث أبلغت المراجع المسؤولة **(دندشي (1985) ص 80 – 81).**

وهكذا توالت الإنتفاضات وكثرت العمليات العسكرية ضد الأهداف والمواقع الفرنسية، ففي منطقة "تل كلخ" قام الثوار على رأسهم الدنادشة، بمهاجمة المراكز الفرنسية لمدة ثلاثة أيام على التوالي، استطاع الثوار صد قوة فرنسية جاءت لمساندة المركز، لكنهم تراجعوا تحت ضغط القوات الفرنسية التي شنت حملة تأديبية. وقد ألقت القوات الفرنسية القبض على الزعماء المراعبة وسجنتهم وعلى رأسهم محمد رشيد بك الياسين المرعبي، ونشرت قواتها في بلدة البيرة، وأقامت مخفراً ثابتاً هناك.

[1] أحد وجهاء عكار الذي مثل "جمعية العربية الفتاة" في اجتماعه مع الدنادشة بشأن الثورة ضد الفرنسيين.

ISSN: 2709-5312

تشتت قوى المعارضة العربية في عكار، بعد هذه الإنتفاضة المسلّحة، وبادر حلفاء الفرنسيين إلى استغلال علاقاتهم بإجراء وساطات للتخفيف من الأحكام والإجراءات التعسفية، وكان من بين الذين حكم عليهم بالإعدام غيابياً من قبل السلطات الفرنسية " محمد بك العثمان المرعبي" الذي توارى عن الأنظار بسبب دعمه للثورة العربية، وكذلك محمود بن حمد الإبراهيم وأحمد الحسين الدندشي **(دندشي (1985) ص 82)**.

تلك كانت رسالة قوية موجهة من الفرنسيين لكسر شوكة الزعماء المراعبة والدنادشة في عكار وإقليم الشعرا (مشتى حسن، مشتى حمود، تل كلخ ...) لأنهم كانوا زعماء الثورة العربية، وكلمتهم لا ترد وهي مسموعة عند عامة الناس بسبب موقعهم الزعامي والمحلي في المنطقة ككل.

وقد لعب الفرنسيون دوراً بارزاً في إذكاء عوامل النزاع والصراع بين أفراد المجتمع عملاً بسياسة فرّق تسدْ، ويمكن القول أن عوامل النزاع بين الزعامات العكارية انقسمت إلى فريقين، فريق مؤيد للإتجاه العربي الداعي للمقاومة في وجه الأجنبي والمنسجم مع توجهات المؤتمر السوري العام، ويضم معظم زعماء الجومة، وفريق آخر آثر الولاء للفرنسيين ودعا إلى ضم عكار إلى جبل لبنان والقبول بالوجود الفرنسي، وتمثل بزعماء القيطع إلى جانب علي بك الأسعد أحد زعماء الجومة.

التطورات في سوريا وبلاد الشام:

نجحت الدولة العثمانية في ممارسة الحكم في سورية وبلاد الشام وأعطتها أهمية خاصة، لأنها الطريق المؤدي إلى الأراضي المقدسة " غير أن مظاهر الخلل والتدهور الذي أصابها أثّر فيما بعد على الولايات القائمة في المنطقة وعلى جهازها الإداري.

وقد اتخذت الدولة العثمانية تدابير أمنية لحفظ المنطقة وقامت بإصلاحات عديدة واستثمارات متنوعة مثل: الإستثمارات في المجال الصناعي والتقني، وكذلك جهود والإصلاح الزراعي، واستخدام الكهرباء، وإصلاح مغازل النسيج، وإقامة كلية للطب ومستشفيات جديدة، وتأسيس مزارع نموذجية، واستخدام أساليب الإستغلال الأمثل للقنوات المائية ، وغير ذلك من حملات التنمية التي كانت تستهدف حياة أكثر رخاء لأهالي المنطقة حيث نشهد على الإصلاح وإعادة النظر في الحكم والادارة ، والحياة الاجتماعية والاقتصادية، والإعمار والمرافق العامة ، والأمن العام ، والصناعة و التجارة والزراعة والحياة الصحية ، والتعليم والثقافة ... **(زخور (2000) ص 20)**.

من خلال الوثائق التي بين أيدينا ، تتبين أن الدولة العثمانية عملت جاهدة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة على ضمان ولاء الأمير فيصل بن الحسين، وعلى استمالة العشائرالعربية عبر رسالة موجهة إلى تحسين بك والى سوريا شرط أن لا يتحدثوا عن الإستقلال. ولكن الأمور كانت قد ذهبت في اتجاه آخر وكان الإتفاق بين الأمير فيصل والإنكليز قد حصل . وهذا ما لم يكن في صالح الدولة العثمانية .

وفي المقلب الآخر ، نرى أن تحسين بك والي سوريا ، قد بعث برقية إلى نظارة الداخلية في الدولة العثمانية يذكر فيها : " أن الإنكليز قد قاموا باحتلال دمشق ، وأن الجيش وصل إلى رياق، وأنه تبين أن

معسكر الجيش سوف يتم نقله من بعلبك إلى حلب ، وأن العمل في سوريا لم يعد ممكناً بعد اليوم . **(الأسعد (2013) ص 19).**

وقد سعت الدولة العثمانية حتى الرمق الأخير في التفاوض مع الأمير فيصل عبر والي سوريا أيضاً تحسين بك ونص الرسالة يدور حول أن احتلال جيوش دول الإئتلاف لجزيرة العرب ، سوف يكون سبباً في إضعاف العالم الإسلامي ، ولأجل هذا يجب التفاوض مع الأمير فيصل في إطار تلك الأسس وتماشياً مع الأوضاع العسكرية الواقعة **(الأسعد (2013) ص 20).**

وحتى في نهاية الحرب العالمية الأولى وبنجاح الحلفاء وخسارة الدولة العثمانية، نراها تعمل أيضاً على افتتاح خط سكّة حديد "مسلمة" الواقعة تحت الإحتلال الإنكليزي في شمال حلب. قدّمت الدولة العثمانية الكثير من التضحيات في سبيل التشبّث بسوريا وبلاد الشام – ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن – وقد انتهت الحرب في غير صالحها ولم تستطع الصمود أمام هجمات الغرب المتواصلة وأرغمت على توقيع اتفاق الهدنة في مودوروس في 30 تشرين الأول سنة 1918. وبذلك زالت السيادة العثمانية على البلاد العربية والتي دامت زهاء أربعة قرون – وفي تقرير مفصل عن "أوضاع سوريا في سنة 1919م قدّمه ضابط عثماني بقي في سوريا أربعة أشهر كاملة إلى رئاسة الأركان العامة حول: الجهاز الإداري في الحكومة العربية التي تشكلت عقب انسحاب الجيش العثماني من المنطقة، وجهازها المالي وجيشها، والأحزاب السياسية في البلاد، والتركيب الديمغرافي ومداخل سوريا ومخارجها، وتأهب الفرنسيين لاحتلال سوريا بعد جلاء الإنجليز عنها" **(الأسعد (2013) ص 20).**

وفي 9 حزيران سنة 1925، استطاعت السلطات التركية الحصول على نص اتفاقية سايكس – بيكو عبر رسالة تقضي "بطلب ضرورة إرسال النص الفرنسي لاتفاقية سايكس – بيكو التي تمنح الفرنسيين حق احتلال – سوريا، وتمنح الإنكليز حق احتلال العراق، والتي قيل إنها نشرت عقب الثورة البلشفية **(الأسعد (2013) ص 20).**

سادساً: المؤتمر السوري العام سنة 1920

بعد نجاح الحلفاء في الحرب العالمية الأولى كانت البلاد العربية تقف على مفترق طرق التاريخ، فالمستعمرات التركية المحررة، لا تزال تدعى "بلاد العدو المحتلة" والأوضاع السائدة فيها تعتبر أوضاعاً مؤمّنة ريثما يتقرّر مصيرها في مؤتمر الصلح، وكانت دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) تستغل هذه الفرصة، لتثبيت أقدامها في المناطق التي منحتها لنفسها في معاهدة سايكس – بيكو والتعديلات التي أدخلت عليها. وتصنّف كل خطوة تخطوها نحو الهدف، بأنها تدبير مؤقت ستزيله أو ستعدّله في التسوية التي سيقرّرها صانعو السلام في فرساي.

كانت الجزيرة العربية قد تركت على حالها، ففي الحجاز كان الشريف حسين السيد المطلق، بينما كان عبد العزيز آل سعود سيد وسط الجزيرة العربية، وكان نفوذه يتعاظم وسلطانه يمتد أكثر فأكثر، وقد استقل الإدريسي في عسير، والإمام يحيى في اليمن، بعد استسلام القوات التركية للقوات

الإنكليزية في عدن، أما العراق فقد اعتبر وحدة قائمة بذاتها حكومة على رأسها مندوب بريطاني من المدنيين، يعاونه موظفون بريطانيون وهنود.

وأما سوريا وفلسطين فقد قسمتا إلى ثلاث مناطق لكل واحدة منها إدارة تختلف اختلافاً كلياً عن إدارة أخرى، وتعرف الأولى باسم "إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الجنوبي" وتضم فلسطين، وإدارتها بريطانية، وتعرف باسم "إدارة منطقة العدو المحتلة القسم الشرقي" وتضم داخل سوريا من العقبة إلى حلب، وإدارتها عربية بإشراف الأمير فيصل، والثالثة هي إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الغربي "وتضم لبنان والساحل السوري من صور إلى حدود كيليكية، وإدارتها فرنسية **(أنطونيوس (1980) ص 388).**

وقد تأكد للأمير فيصل أثناء وجوده في لندن وباريس أن هذه التدابير المؤقتة، قد تتحوّل إلى تدابير دائمة، إذ لم يستطع إرغام الدول الأوروبية على احترام إرادة الشعوب العربية، وقد تركّز أمله في ذلك على اللجنة الدولية الذي قرّر مؤتمر الصلح إرسالها إلى البلاد العربية، لاستفتاء أهاليها في تقرير مصيرهم، وشكل الحكم الذي يطمحون إليه.

ومن أجل ذلك رأيناه يغادر المؤتمر عائداً إلى سورية، لإطلاع مواطنيه على حقيقة الوضع. وقد استقبل الأمير فيصل في بيروت في 30 نيسان سنة 1919 استقبالاً رائعاً، اشتركت فيه وفود من جميع المدن اللبنانية والسورية وخطب في مستقبليه فقال: "إن الإستقلال يؤخذ ولا يعطى... لقد اعترف العالم باستقلالنا فعلينا أن نأخذه وأن نطلبه تاماً خالياً من كل شائبة، وكل من يطلب معونة إنكليزية أو أميركية أو فرنسية أو إيطالية، فهو ليس منا. نحن لا ننكر أننا محتاجون إلى المعاونة الفنية وسنتفق عليها مع من نريد بحسب ما يوافقنا، وهذا لا يكون إلا بعد أن نأخذ الإستقلال المطلق **(قلعجي (1998) ص 293).**

وتبعاً للتطورات المحلية والدولية على صعيد المسألة اللبنانية، فقد بدأ سكان الساحل (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون) والأقضية الأربعة: (حاصبيا، راشيا، بعلبك، والمعلقة) بعقد اجتماعات عديدة لبحث الأوضاع السياسية الناجمة عن اتصالات الأمير فيصل والبطريرك الماروني في باريس، ومن بين تلك الإجتماعات اجتماع بيروت في منتصف حزيران 1919 في منزل عارف بك النعماني، وقرر المجتمعون انتخاب مندوبين رسميين للمؤتمر السوري العام المزمع عقده في دمشق، وعقد اجتماع آخر في 2 تموز 1919 في منزل سليم الطيارة – مستشار جميل الألشي المعتمد العربي في بيروت **(حلاق (2018) ص 69)** وبالإقتراع السري العام انتخب عشرة مندوبين من بيروت أعضاء في المؤتمر السوري العام، وأربعة عشر عضواً من مختلف المناطق والطوائف اللبنانية. وكان عدد المندوبين المسيحيين المشتركين في المؤتمر يفوق في نسبة التمثيل عدد السكان المسيحيين في البلاد، وكان للمسيحيين الوحدويين القادمين من الجبل دور بارز، لا سيما وأن خطبهم في المؤتمر طالبت بالوحدة العربية والإستقلال الوطني مما أعطى المؤتمر جواً من الأمل. وقد أكدت قرارات المؤتمر الصادرة في أوائل تموز 1919 على الإستقلال التام الناجز للبلاد السورية. وفي 4 آب 1919 أصدر المؤتمر مذكرة احتجاج موجهة إلى مؤتمر فرساي بسبب سفر البطريرك الماروني إلى باريس وتحدثه باسم اللبنانيين والمطالبة بفصل لبنان عن سوريا، ومما جاء في المذكرة أيضاً: "إن الطائفة المارونية

التي يزعم غبطة البطريرك أنه يتكلم باسمها ليست إلا الأقلية في لبنان الكبير المزعوم، وأن قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه، كما أن سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرنا هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سوريا... لا حياة للبلاد السورية إلا بوحدتها السياسية، فحياتها الإقتصادية تستلزم اتصال البلاد الداخلية بمرافئ الساحل وتسهيل تجارة الساحل في الداخل..." **(حلاق (2018) ص 70).**

وهكذا يلاحظ بأن استمرار الخلافات بين اللبنانيين لم تكن بين المسلمين والمسيحيين فحسب، وإنما بين المسيحيين أنفسهم الذين شارك قسم منهم في المؤتمر السوري العام ووقفوا موقف المؤيد للوحدة السورية، وعلى ذلك فإن الخلافات لم تكن طائفية أو مذهبية بقدر ما كانت سياسية. وبالرغم من ذلك فقد زعمت فرنسا بأنها حامية للمسيحيين واعترفت في الوقت نفسه بالواقع الطائفي، وقد جاء في أحد تقارير الجنرال غورو إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي قوله: "... عندما قبلت فرنسا بالإنتداب على بلد شبه عن حق بفسيفساء أديان وسلالات وحيث لا يمثل المسيحيون سوى ثلث السكان، كان عليها أن تكمل دورها التقليدي كمحامية عن المسيحيين، وأن تلعب أيضاً دوراً آخر هو قيادة مجمل البلاد مهما اختلف الدين" **(كوثراني (1980) ص 350).**

وفي هذه الفترة لا سيما في كانون الثاني 1920، كانت الأعمال العسكرية الشعبية السورية ضد الجيش الفرنسي تهز مضاجع الفرنسيين والأمير فيصل الذي كان قد وعد الجنرال غورو أن أعمالاً معادية لن تقوم ضد الفرنسيين، وقد حاول الأمير فيصل إيقاف القوى المسلحة الذاهبة لمقاتلة الفرنسيين، في وقت طلب فيه من السلطات الفرنسية سحباً جزئياً من البقاع الذي كان مسرحاً لاصطدامات عنيفة. وفي 22 كانون الثاني 1920 حاول فيصل أن يدافع عن سياسته المعتدلة إزاء فرنسا فقال أمام حشد من الوجهاء والعلماء: "إنني أناضل من أجل الإستقلال الذي ترغبون... ولكن الواجب يقضي بعدم التشدد في العداء لأن بينكم وبين هذه الدول روابط لا يمكن أن تتجردوا منها"، وقد حاول فيصل إقناع بعض الزعماء المقربين منه بضرورة الموافقة على اتفاقه مع كليمنصو، لأنه تبين له أن رفض المشروع والتشدد ضد فرنسا سيؤدي إلى مواجهة عسكرية غير متكافئة، وطلب منهم التذرع بالصبر والواقعية والوقت محاولاً إقناعهم في يوم ما وبطريقة ما ستنفذ فرنسا الوعود التي قدمت لهم وستحترم حقوقهم الشرعية، غير أن الرد كان سلبياً وأفهموه بأنه خير للبلاد أن ترد عدوان فرنسا وبريطانيا معاً وبالقوة قدر المستطاع من أن تخضع لشروط الإتفاق **(حلاق (2018) ص 72).**

وبعد محاولات الأمير فيصل مع فرنسا وبريطانيا حول مستقبل البلاد السورية وبعد تيقنه من مماطلة ومداورة الحلفاء، وبعد اقتناعه بأن السوريين لن يقبلوا بالإستمرار على هذا الوضع، تقرر أخيراً الدعوة إلى عقد اجتماع عام للمؤتمر السوري لاتخاذ قرار باستقلال البلاد، ففي السابع من آذار 1920 عقد المؤتمر اجتماعاً ضم 85 مندوباً منتخباً من كافة البلاد السورية (سوريا، لبنان، فلسطين) واتخذ المجتمعون قراراً جاء فيه: "... فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم" كما قرر المؤتمر اختيار الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا، وإعلان انتهاء الحكومات الإحتلالية العسكرية. أما لبنان فقد حرص

المؤتمر على اتخاذ قرار خاص به مؤداه "أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي".

وفي 9 آذار 1920 تم تشكيل الحكومة العربية الأولى برئاسة رضا الركابي بتكليف من الملك فيصل، وقد حرص فيصل على توزير لبنانيين في الحكومة العربية وهم رضا بك الصلح، فارس الخوري، يوسف الحكيم **(حلاق (2018) ص 72)**.

والجدير بالذكر أنه قبل صدور قرارات المؤتمر السوري العام، كان المطران عبدالله خوري قد أبحر على رأس وفد ماروني إلى باريس في أوائل آذار 1920 وذلك لمتابعة مطالب البطريرك الماروني، وكان يضم الوفد إميل إدّه والأمير توفيق أرسلان والشيخ يوسف الجميل، وفي أثناء وجود الوفد في باريس تلقى نبأ قرارات المؤتمر السوري العام، فبدأ يسعى بجهد مكثف لدى وزارة الخارجية الفرنسية لإبطال مفعول تلك القرارات. وفي 15 آذار 1920 أرسل البطريرك الماروني برقية إلى "ميلران" رئيس الوزراء الفرنسي احتج فيها على إعلان فيصل ملكاً على لبنان، بينما أرسل المطران عبدالله خوري من باريس برقية إلى البطريرك الماروني في بكركي (لبنان) بواسطة الجنرال غورو في 17 آذار 1920 ومما جاء فيها: "تلقينا من معالي وزير الخارجية تأكيداً بأنه لم يطرأ أي تعديل في نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة إلى لبنان منذ مغادرة البطريرك الحويك، إن التأكيدات التي أعطيت لغبطته لا تزال هي هي دون تغيير، إن الأحداث التي وقعت في دمشق ليس من شأنها أن تعدل شيئاً في السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية حيال سوريا" **(حلاق (2018) ص 73)**.

وفي مركز متصرفية جبل لبنان جرت تظاهرات من قبل المسيحيين احتجاجاً على قرارات المؤتمر السوري العام، وقد أشار الشيخ بشارة الخوري في خطبة ألقاها في المتظاهرين إلى أن التغيير في سوريا لن يمس استقلال لبنان. كما توالت على مقر البطريركية المارونية عرائض احتجاج من الطائفة المارونية، واتخذ مجلس إدارة جبل لبنان في 12 آذار 1920 قراراً رفعه إلى مؤتمر الصلح بواسطة الجنرال غورو احتج فيه أيضاً على قرار المؤتمر السوري العام **(حلاق (2018) ص 74)**.

وفي خضم هذه الأحداث في دمشق وبيروت وباريس، بدأت المراسلات السياسية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية، وذلك لبحث مستقبل البلاد السورية وبحث العلاقات المستقبلية مع بريطانيا. ففي 18 آذار 1920 أرسل رضا الركابي رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بواسطة الكولونيل البريطاني مينر تزغن (Meiner Tzhagen) في القاهرة، أشار فيها إلى ثقة الحكومة العربية ببريطانيا، وأكد على الفائدة التي تحصل عليها من خلال توطيد العلاقات القائمة بين الحكومتين والبلدين، ثم عرض الركابي برنامج حكومته السياسي ونيتها "في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وخاصة مصالح شعبكم" وأكد بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

1. المحافظة على الإستقلال الداخلي والخارجي لسوريا والمحافظة على وحدة أراضيها.
2. المحافظة على مصالح إنجلترا.

3. الإفادة من مساعدة إنجلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

والحقيقة فإن عدداً آخر من المراسلات جرت بين الركابي ولويد جورج، وأكدت كلها على نية الملك فيصل باستمرار العلاقات الجيدة لا سيما مع البريطانيين خاصة بعد الخلافات الفرنسية – الفيصلية الأخيرة، وفي الفترة ذاتها تلقى مؤتمر الصلح في باريس بعض برقيات الإحتجاج من الهيئات اللبنانية ومنها برقية من لجنة لبنان الكبير" في طرابلس التي اعتبرت أن حقوقها جرحت بإعلان فيصل ملكاً على سوريا، ولذا فإنها أعلنت احتجاجها على هذا القرار ورفضها كل السلطات الفيصلية، مع المطالبة بإيجاد لبنان الكبير مع المساعدة الفرنسية.

هذا وقد اعتبر الجنرال غورو بأن الملك فيصل وحكومته ينويان القيام بعمل عدائي للحصول على شروطه المتضمنة الإستقلال العربي في سوريا والعراق والتخلي عن المشروعات الصهيونية في فلسطين والوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية **(حلاق (2018) ص 75).**

ونظراً لعدم التوافق بين المصالح العربية والمصالح الفرنسية – البريطانية، وبسبب الخلافات بين اللبنانيين أنفسهم حول مصير لبنان، ساءت الأوضاع الداخلية في لبنان، وبدأت الأمور تتحول من المسار والمجال السياسي إلى المجال العسكري، حيث ستبدأ القوات الفرنسية فيما بعد بمعالجة الأمور مع الحكومة الفيصلية معالجة عسكرية.

ونظراً للتطورات السياسية المتلاحقة في البلاد السورية لا سيما بعد قرارات المؤتمر السوري العام في 7 آذار 1920، وبناء على رغبة فرنسا وانجلترا عقد المجلس الأعلى لدول الحلفاء اجتماعاً له في "سان ريمو" (San Remo) في إيطاليا في 5 أيار 1920، حيث اتخذ مقررات عهد إلى فرنسا بفرض انتدابها على سوريا ولبنان، ووضع فلسطين والعراق تحت الإنتداب البريطاني، وكان تبرير الحلفاء لهذه المقررات هو أن هذه البلاد ما تزال غير مؤهلة للإستقلال التام، وأنه لا بد من وضعها تحت الإنتداب لكي تتعود على ممارسة الحكم الذاتي، وما أن وصلت أنباء مقررات مؤتمر "سان ريمو" إلى البلاد السورية حتى احتج سكان سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وثار الفيصليون في دمشق، وأيد الوحدويون في السواحل اللبنانية هذه الثورة، وقامت الفتن الطائفية في المناطق اللبنانية بتشجيع من الأجنبي واستغلت فرنسا هذه الإضطرابات، فحاربت الدعوة الوحدوية وشجعت الدعوة الفينيقية، وأظهرت العرب كوحش يريد ابتلاع المسيحيين للتخلص منهم، وعني عملاء فرنسا بتذكير المسيحيين بحوادث القرن التاسع عشر **(صايغ (1955) ص 142).**

ويذكر جورج أنطونيوس بأنه عندما انتهى مؤتمر "سان ريمو" أخذت العلاقات بين الفرنسيين والعرب تزداد سوءاً، ذلك أن الإنتداب الذي منح لفرنسا أعطاها ما كان يتوق إليه بعض سياسييها، فقد أعطاها يداً طليقة تفرض بها إرادتها على "الملك" فيصل، أما العرب فقد زجت بهم مقررات "سان ريمو" في مضيق اليأس، فأخذوا يضغطون على فيصل لإعلان الحرب على الفرنسيين **(أنطونيوس (1966) ص 420).** غير أن فيصل رفض إعلان الحرب على الفرنسيين، لكنه

تغاضى عن الهجمات التي قادها بعض الشبان من العرب على المواقع الفرنسية قرب الأراضي اللبنانية.

والأمر اللافت للنظر أنه بالرغم من انقسام اللبنانيين ما بين رافض لمقررات مؤتمر سان ريمو وبين مؤيد لها، فإن مجلس إدارة جبل لبنان اتخذ قراراً في 10 تموز 1920 أعلن فيه "استقلال لبنان التام المطلق" رداً على مقررات "سان ريمو" ورداً على ممارسات الإدارة الفرنسية التعسفية في لبنان على حد قول الكولونيل "مينر تزغن" (Meiner Tzhagen)، وكان مجلس الإدارة قد اجتمع سراً في منزل نجيب الأصفر في بيروت ووضع مضبطة الإستقلال التام، متجاهلاً قراره الصادر في أول كانون الأول 1918 القاضي بتوجيه وفد إلى فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان تحت الحماية الفرنسية. ومما يثير الإنتباه أيضاً أن سعد الله الحويك – شقيق البطريرك الماروني الياس الحويك – كان في مقدمة الموقعين على قرار استقلال لبنان الذي تضمن خمسة بنود نصت على ضرورة التعاون مع سوريا الفيصلية، وعلى أن يكون التعاون معها أقرب إلى المشاركة في وضع السياسة العامة لكل من لبنان وسوريا مع التأكيد على استقلال لبنان الكبير وحياده، أما تلك البنود فهي:

1. استقلال لبنان التام المطلق.
2. حياده السياسي بحيث لا يُحارِبْ ولا يُحارَبْ، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.
3. إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.
4. المسائل الإقتصادية ويجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب لبنان وسوريا.
5. يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها **(الخوري (1960 – 1961) ص 278).**

وقد وقع على هذه المضبطة كل من: سعد الله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، محمد الحاج محسن. أما بقية الأعضاء فلم يطلب توقيعهم وهم: داوود عمون، نقولا غصن، يوسف البريدي، حسين الحجار، محمد صبرا الأعور، أما نعوم باخوس نائب كسروان فقد سبق أن استقال من منصبه.

ويذكر في هذا المجال بأن الملك فيصل بن الشريف حسين قد فاتح الأمير سعيد البستاني عند مجيئه إلى دمشق بحسنات الإتحاد بين سوريا ولبنان، فاقتنع البستاني بوجهة نظر الملك، وعهد للمعتمد العربي في بيروت جميل الألشي أن يجتمع بأعضاء مجلس الإدارة، فاجتمع بالأعضاء السبعة السابقين الذكر، وكان معهم أيضاً الأمير أمين أرسلان، وتم الإتفاق على استقلال لبنان التام وتوسيع حدوده، وقرروا أن يرفعوا عريضة إلى عصبة الأمم، وأن يسافروا بأنفسهم إلى دمشق فباريس لمواصلة الدفاع عن قضية استقلال لبنان بالإتفاق مع سوريا، وقد دفع الوجيه البيروتي عارف بك النعماني لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ عشرة آلاف جنيه ذهبية استلمه في حينه سليمان كنعان كقرض ووقع الأمير أمين أرسلان سنداً بهذا المبلغ للسيد نعماني على حد قول أنيس النصولي **(حلاق (2018) ص 78)**، ويذكر يوسف مزهر بأن الجمعيات اللبنانية في المهجر تعهدت بدفع نفقات أعضاء الوفد طيلة إقامتهم هناك،

ولكنه لا ينكر بأن النعماني دفع المبلغ لسليمان كنعان بضمانة أمين أرسلان **(مزهر (لا.ت.) ج2، ص 921).**

هذا وقد توجه الأعضاء السبعة بعد ظهر 10 تموز 1920 إلى دمشق للإنضمام إلى الوفد السوري المتوجه إلى أوروبا، غير أن الفرنسيين ألقوا القبض عليهم عند نفق المديرج – حمانا – ثم اعتقلت السلطات الفرنسية عارف النعماني وسعيد البستاني وغيرهما وسجنتهما ثم حاكمتهما في السراي. وقد أكد أنيس النصولي – وهو معاصر للأحداث – بأن نجيب الأصفر الذي اجتمع الأعضاء في منزله هو الذي أخبر الأمن العام الفرنسي بنية الأعضاء، وأن كل ما قيل في منزل الأصفر كان يرسل حرفياً إلى الجنرال غورو، ولهذا كان القبض على أعضاء مجلس الإدارة ميسوراً كما أكد يوسف مزهر بأن الذي نقل تحركات أعضاء مجلس الإدارة جاسوس السلطة الفرنسية وديع كرم **(مزهر (لا.ت.) ج2 ص 23).**

وفي 12 تموز 1920 أرسل الجنرال غورو رسالة شديدة اللهجة إلى البطريرك الماروني اتهم فيها أعضاء مجلس الإدارة المعتقلين بأنهم "ابتيعوا بدراهم فيصل" وأن الملك فيصل سبق له أن أرسل إلى بيروت مبلغاً من المال قدره "أربعون ألف ليرة لشراء بعض اللبنانيين" وأضاف غورو في رسالته، بأن الموقوفين اعترفوا بأنهم قبضوا سلفة مسبقة قدرها (1500) ليرة واعتبر أن ذلك خيانة، وأبدى أسفه لوجود شقيق البطريرك بين الموقوفين، وأن هذا الحادث بما سيكون له من ذيول وخيمة في فرنسا وأوروبا يقضي فوراً الفصل بين المصالح الحقيقية للبنان ومصالح أولئك الذين "يريدون بيعه للغير" لأنه على حد قول غورو "ليس من العدل بشيء أن يلوث بعض أبناء لبنان شرف البلاد بأسرها"، واقترح الجنرال غورو على البطريرك إرسال برقية إلى ميلران رئيس وزراء فرنسا على غرار برقية الإستنكار التي أرسلها إليه المطران أغناطيوس مبارك، وكان أميل إده وداوود عمون وأغناطيوس مبارك قد استنكروا القرار الذي أقره مجلس إدارة جبل لبنان، وأبرقوا إلى غورو متبرئين من أعمال أعضائه واتهموهم بالخيانة **(زين (1979) ص 167).**

وفي 14 تموز 1920 أرسل البطريرك الياس الحويك خطاباً إلى الجنرال غورو عبر فيه عن دهشته للقرار الذي اتخذه بعض أعضاء مجلس الإدارة، وأكد أن عملهم هذا يعتبر "حادثاً مزعجاً و "عملاً محزناً" وأكد أنه ليس من داع للتأكيد إلى سعادة الجنرال أن البلاد بأسرها تتمسك باستقلالها تحت الإنتداب الفرنسي" **(زين (1979) ص 167).** وكان الجنرال غورو قد أرسل رسالة إلى الملك فيصل بعد هذه الحادثة أشار فيها إلى علاقته بأعضاء مجلس الإدارة ومما قاله: "وآخر ما لجأت إليه حكومة دمشق هو أنها اشترت بمبلغ قدره اثنان وأربعون ألف ليرة القسم الأكبر من أعضاء مجلس إدارة لبنان، فأوقفتهم مخافرنا في 10 تموز وهم على أهبة السفر إلى دمشق ليبيعوا أوطانهم بيع السلع عابثين بالأماني التي أعرب عنها أهل وطنهم منذ زمن طويل باتفاق يقرب من الإجماع" **(الريحاني (1951) ج2 ص 351).** كما أخبر الكولونيل لابرو – حاكم جبل لبنان- بشارة الخوري عن استيائه من أعضاء مجلس الإدارة لأنهم على حد قوله خونة، حاولوا الإنضمام إلى الأمير فيصل وإلحاق لبنان بسوريا. وذكر بشارة الخوري من أنه اطلع على مضبطة مجلس الإدارة، وأنه كان يوقع عليها لولا أنها تضمن وجوب الخروج من لبنان والتوجه إلى دمشق لملاحقة المطالب الواردة فيها مما يثير اللبس **(الخوري**

(1960 – 1961) ج1 ص 105)، مع العلم أن أي بند من بنود مضبطة مجلس الإدارة لا يشير إلى أن ملاحقة المطالب ستتم عبر دمشق أو فيها، لأن الأعضاء كانت وجهتهم باريس، كما أن أحد شروط سليمان كنعان – عضو مجلس الإدارة – على الأمير أمين أرسلان ألا يمروا بالشام، وإذا مروا فلا يقابلوا الملك فيصل لأن غايتهم أوروبا، مع العلم أيضاً أن بشارة الخوري وسواه من زعماء جبل لبنان لم يروا غضاضة في السابق من الإتجاه إلى باريس للمطالبة هناك بحماية فرنسا للبنان، وذلك منذ أن أصدر مجلس إدارة جبل لبنان قراره في أول كانون الأول 1918.

وكان من نتائج حادث مجلس الإدارة أن عمد الجنرال غورو إلى حل المجلس وعين مكانه لجنة إدارية، ثم صمم أن تكون ضربته التالية في دمشق نفسها. ويذكر ساطع الحصري – وزير المعارف آنذاك – عن نيات الفرنسيين العسكرية، بأنهم كانوا يقومون بحشود عسكرية قوية على حدود المنطقة الشرقية نفسها، وأن جماعات من الخونة يشتغلون لحساب الفرنسيين ويدسون الدسائس لبث روح التذمر والقنوط بين المواطنين، وأضاف بأن حركة التجنيد في سوريا كانت قائمة على قدم وساق، وأن المواطنين أعلنوا استعدادهم للتضحية في سبيل الإستقلال ورفعة البلاد السورية **(حلاق (2018) ص 81).**

وفي منتصف تموز 1920 أرسل الملك فيصل رسالة إلى الجنرال غورو احتج فيها على التحركات الفرنسية، وأوضح نقلاً عن الأخبار الواردة من باريس بأن رئيس الوزراء الفرنسي والحكومة الفرنسية قرروا إرسال ثلاثين ألفاً من الجنود لاحتلال منطقتي دمشق وحلب وغيرهما، ومن الممكن إرسال ستين ألفاً لاحتلال كل سوريا، وتمنى الملك فيصل أن تكون هذه الأخبار غير صحيحة. غير أن الجنرال غورو أرسل في 14 تموز 1920 إنذاراً إلى الملك فيصل أوضح فيه أنه لن يسمح له بالسفر إلى مؤتمر الصلح ثانية ما لم يوافق على الشروط التالية: **(قاسمية (1991) ص 81).**

1. وضع سكة حديد رياق – حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي.
2. قبول الإنتداب الفرنسي بدون شروط.
3. إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين.
4. قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري (وهي مؤسسة مصرفية فرنسية).
5. معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا.

وكان الملك فيصل قد أعلن في 13 تموز 1920 توجهاته قبل تلقي تهديد الجنرال غورو ومما جاء في إعلان فيصل:

أولاً: نحن لا نريد إلا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة.

ثانياً: نحن نبرأ من كل تهمة توصم بنا، يراد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بالصلات الحسنة مع حليفتنا وحلفائنا.

ثالثاً: نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون أن ندخل بها، وها إن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها، ونحن نقبل كل حل لا يمس استقلالنا وشرفنا ويكون مبنياً على أساس الحق والإستقلال.

رابعاً: إننا مستعدون كل الإستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة.

وأخيراً تم الإتفاق على إرسال وزير المعارف ساطع الحصري إلى لبنان لإجراء مفاوضات مع الجنرال غورو، في وقت كانت فيه القوات الفرنسية تستعد للزحف نحو سوريا، وبعد اللقاء بينهما في منطقة عاليه سلم ساطع الحصري الجنرال غورو رسالة من الملك فيصل، غير أن الجنرال غورو كرر شروط الإنذار، وطلب تنفيذ شروط أخرى مذلة بحق السوريين، وأوضح ساطع الحصري بأنه تبين من خلال اللقاء أن الجنرال غورو صمم على مهاجمة سوريا مهما كانت الظروف، ولو قبل الملك فيصل كل الشروط. وبالفعل فقد بدأ الجيش الفرنسي بالزحف رغم معارضة بريطانيا والتقت القوتان الفرنسية والعربية في منطقة ميسلون، وانتهت المعركة بينهما في 24 تموز 1920 بانتصار الفرنسيين واستشهاد القائد يوسف العظمة. ومن ثم وجه الكولونيل "تولا"[1] كتاباً إلى الملك فيصل من الحكومة الفرنسية في 27 تموز 1920 طلب فيه مغادرة فيصل البلاد السورية، وقد أذعن الملك للقرار وتوجه إلى فلسطين ومنها إلى إيطاليا، ولم يعد إلى المنطقة إلا في 23 آب 1921 عندما نصب ملكاً على العراق بمساعدة بريطانيا. وقد ذكر في هذا المجال: "زاد نفور المسلم من الحكم الفرنسي يوم دخل الجنرال غورو دمشق فاتحاً إثر معركة دامية وطرد منها الملك فيصل والحكم العربي ووقف وقفته الصليبية المتغطرسة عند قبر صلاح الدين وقال كلمته المشهورة: "ها قد أتيناك صلاح الدين!" **(حلاق (2018) ص 82).**

ومن الأهمية بمكان القول إن فرنسا قبل هجومها على سوريا بفترة، قد أثارت المسيحيين طائفياً واتهمت الحكم العربي الفيصلي بأن هدفه إعادة الحكم الإسلامي والقضاء على العناصر المسيحية مع العلم أن بعض الوزراء في الحكومة العربية كانوا من بين المسيحيين، ثم إن المسيحيين واليهود اعترفوا في ظل الإحتلال الفرنسي بما لاقوه من حسن المعاملة والرعاية خلال المحنة، وأرسل ممثلو الطوائف برقية بهذا المعنى إلى رئيس الوزراء هاشم الأتاسي شكروه فيها على السهر على راحتهم "في الأيام الأخيرة المخوفة".

توصيات البحث العلمي:

1. بالعلم يبصر المرء حقائق الأمور والأحداث، وبه أيضاً يصبح القلب مبصراً للحق والهدى، لذلك لا بد من توقير العلماء وتقديم الدعم لهم، والاستزادة من علمهم.
2. للعلم أهمية عظيمة عند الناس جميعاً، فهو نور الحق ونور المعرفة، ولا شيء في الدنيا يساوي طلب العلم ومحاربة الجهل، فكم من جاهل رفعه العلم درجات، وجعل له مكانة عظيمة بين

[1] الكولونيل تولا، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية الذي وجه إنذاراً للملك فيصل لمغادرة دمشق، في 28 تموز من عام 1920 حيث انتهت فترة الحكم الفيصلي في سوريا.

الناس، لذلك لا بد من الإهتمام بتعليم ابنائنا وتشجيعهم على القراءة والإطلاع على الكتب وإجراء الأبحاث العلمية.

3. السعي الى طبع ما لم يطبع من الكتب وإعادة النظر في ما طبع دون تحقيق علمي تحت إشراف مختصين أكفاء بحيث يكون الهدف الأول الإخراج العلمي الصحيح للكتب.
4. توطين التراث العكاري من خلال تأمين الوثائق والمخطوطات والآثار المتعلقة بتلك الفترة، وتشجيع الأبحاث والدراسات الآكاديمية للإستفادة من هذا التراث في مجالات مختلفة.
5. تطوير المعاهد والمراكز الثقافية التي تسعى لدراسة التاريخ العكاري وتعزيز البحث العلمي والتبادل المعرفي.
6. نشر النتائج وتوعية الجمهور بأهمية هذه الفترة التاريخية، وتأثيرها الإيجابي على التطور الحضاري.

بهذه التوصيات يمكن تعزيز البحوث العلمية حول التاريخ العكاري وتحفيز الإهتمام المستقبلي به، والاستفادة من التجارب الماضية لبناء مستقبل أكثر تطوراً وازدهاراً للإنسانية جمعاء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: سجلات المحاكم الشرعية غير المنشورة وسجلات متنوعة

أ- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس

1. سجل 8.
2. سجل 5.
3. سجل 77.

ثانياً: المصادر العربية

1- التميمي، رفيق ومحمد بهجت، 1979، ولاية بيروت، جزءان، دار لحد خاطر، ج2، بيروت.
2- الخوري، بشارة، 1951، مجموعة خطب أيلول 1945 – كانون أول 1951، منشورات وزارة الأنباء، بيروت.
3- سالنامة ولاية سوريا (1283/م).
4- الشهابي، الأمير حيدر أحمد، 1969، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، 3 أجزاء، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت.

ثالثاً: المراجع العربية

1- الأحمر، نافذ، 2010 نواحي لبنان الشمالي في العهد العثماني، الجزء الأوّل، نشر خاص، بيروت.

2- اسطفان، الأب نايف، 2004، خبايا الرّوايا، نشر خاص، عكار.
3- الأسعد، سعاد، 2010، دور الأسر الحاكمة في عكار 1918 – 1975 السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي، دار الإيمان، لبنان، طرابلس.
4- الأسعد، سعاد، 2013، زعماء مراعبة في بلاد الشام ما بين القرنين التاسع والعشرين 1800 – 1930م، دار مكتبة الإيمان، طرابلس.
5- أنطونيوس، جورج، 1980، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت.
6- حبلص، فاروق، 1987، تاريخ عكار الإداري والإجتماعي والإقتصادي (1700 – 1914)، دار الدائرة، بيروت.
7- حكيّم، أنطون، 1981، لبنان الكبير من المتصرفية إلى الجمهورية (1918 – 1926)، بيروت.
8- حلاق، حسان، 2018، التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1913 – 1943، دار النهضة العربية ، بيروت.
9- دندشي، حسن، 1985، الدنادشة الثورة السورية الأم 1919، دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر، طرابلس.
10- زخور، فرج، 2000، تاريخ عكار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي (1908 – 1943)، دار زخور، الطبعة الثانية، حلبا، لبنان.
11- زخور، فرج، 2005، حلبا في نصف قرن (1900 – 1950)، دار زخور، حلبا، لبنان.
12- زين، نور الدين، زين، 1972، نشوء القومية العربية، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت.
13- عوض، عبدالعزيز، 1969، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 – 1914)، دار المعارف، القاهرة.
14- فريحة، أنيس، 1972، معجم المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها، مكتبة لبنان، طبقة ثانية، بيروت.
15- قاسمية، خيرية، 1991، الرعيل العربي الأول، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن.
16- قلعجي، قدري، 1998، الثورة العربية الكبرى 1916 – 1925، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
17- كوثراني، وجيه، 1976، الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، 1860 – 1920، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، بيروت.
18- مرهج، عفيف، 1971، اعرف لبنان، الجزء الرابع، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت.

رابعاً: المقابلات الشخصية

1- مقابلة مع الأب نايف أسطفان (مفكر وباحث عكاري) الشيخ طابا، في 26 / 12 / 2019.